

لمنح النصيحة في

أصول (النقد) و(النصيحة)

أعدّه، وضبط نصّه، وقدم له

علي بن حسن بن عيسى بن عبد الحميد
الحسبي الأثري

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
بداية النصيحة	٤١
(١) هل يُشترط على الجراح بيان أسباب الجرح؟ ..	٤٣
(٢) المخالفة في الجرح والتعديل	٥٤
(٣) بين الجرح والبدعة	٥٦
(٤) الجرح والتعديل، وحفظ الدين	٦٤
(٥) طبقات أئمة الجرح والتعديل	٨٠
(٦) حكم التقليد	٨٨
(٧) حكم من يختار عالماً يرجع إليه في قضية معينة ..	١٠٣

- (٨) هل سكوت بعض أهل العلم - أحياناً - مُراعاةً
للمصالح والمفاسد -؟ أمر سائع، أو خيانة؟ ١٠٦
- (٩) هل نهى الجُّهال عن الخوض في الفتن، يخالف
ما جاءت به الرسل، وترده العقول؟ ١٢١
- (١٠) لماذا لا يتكلم كبار العلماء في بعض الأمور؟ ١٢٧
- (١١) وأخيراً..... ١٣١
- (١٢) وبعد..... ١٣٥
- مختويات الكتاب..... ١٣٧



قال العلامة الثقة الشيخ
أبو سنان زيد بن سنان الأسدي
- رحمه الله - تعالى - :

« إذا كان طالب العلم - قبل
أن يتعلم مسألة في الدين - يتعلم
الوقية في الناس ؛ متى يفلح ؟ ! »

- « رياض النفوس » (١ / ٣٨٨) -

و « ترتيب المدارك » (٢ / ١٤) -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُ دُ.
وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ
اللَّهُ؟ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ؟ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ - .

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ
هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخْدَعَاتُهَا، وَكُلُّ مُخْدَعَةٍ
بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

محقق (الطبعة) بمقولة

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

وبعد:

فهذه أصول علمية، وفي أعدها منهجية، خرجت منها من
«نصيحة» - مباركة - كتبها بعض العلماء الأفاضل
ليس لي فيها إلا يد أجمع، والتضييق، والتربيط،
والشحير،

(١) دون أي تعليق!

وأما الشرح، والبيان، والتعليق، والتعليل، فمحنة كتابي
الكثير في شرح هذه الرسالة - «النصيحة» - وهو تحت الطبع
- عنوان -

«منهج السلف الصالح في ترجيح المضاع، وتقليل المضاعف، والقبائح

في أصول الفقه، المجمع، المصالح»

(٢) فقد اقتضى حذف بعض الأسماء - منها - تغيير شيء
من السياق، أو الأسلوب - حسب -

دون المساس بجوهر «النصيحة» - مطلقاً -

ورأني أعتقد - جازماً - أننا - نحن السلفيين - لم
التزمنا هذه القواعد الشرعية - التي وردتنا في الكتاب
والسنة، ومنهج سلف الأمة -، واتبعنا هذه الأصول
العلمية - التي وصلتنا من طريق العلماء والأئمة - علماً
وحلماً، قولاً وفعلًا - مع الإخلاص لله، وصدق
النفس -؛ لأنفسعت عنا غيوم الفرقة، وزالت منا ذيول
المحنة، ولرجعنا كما أرادنا ربنا - سبحانه - ﴿رُحَمَاءُ
بَيْنَهُمْ﴾، وكما رضي لنا نبينا - صلى الله عليه وسلم -؛
«مَثَلُ الْمُؤْمِنِ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيْتَانِ: يَشُدُّ بَعْضُهُمَا بَعْضًا»^(١)،
ليكون ذلك - كلمة - «طريقاً للسلامة في الحال،
والصلاح في المال»^(٢).

(١) رواه البخاري (٤٦٧)، ومسلم (٢٥٨٥) عن أبي

موسى الأشعري.

(٢) «فتح الباري» (٣٥٢/٥) - للحافظ ابن حجر.

ولكن - وللأسف - فإن كثيراً من هذه المعاني العظيمة التي أرشد إليها هذان النّصّان الشرعيان - وما يشبههما - غائبة عنا، نائية منا!

... ولا تفرّج: إلا الله - تعالى - ...

وأعظم ما ينبغي تأصيله - اليوم -، وتعبئته، ضبطاً لغتول الشباب وفهومهم - وجمع كلمتهم فيما هم فيه مختلفون - أمور:

أولاً: تأصيل وتفصيل علوم ومعارف الجرح والتعديل^(١)، وإدراك مكانته الشرعية، وضبط أهم

(١) وليس هو مجالاً منسوحاً، أو باباً مفتوحاً لكل من هبّ ودّرج!!

بل هو لخاصة أهل العلم...

وما أجهل ما قال العلامة الثقة أبو سنان الأسدي:

مسائله، وبخاصة نفي التفريق الحادث بين نقد الرواة، والكلام في أهل البدع.

... وأن ذلك - كلمة -، يحتاج إلى تفسير مبرهن

جليل، وبيان (مقنع) وتدلّيل، ونقض للقال والقيّل!!

ثانياً: تفعيل دور (النصيحة): لعظيم أثرها في جمع الكلمة، ولم الشمل: «فإن أعظم ما عبّد الله به: نصيحة خلقه؛ وبذلك بعث الله الأنبياء والمرسلين»^(١).

إذا كان طالب العلم قبل أن يتعلّم مسألة في الدين! يتعلّم الواقعة في الناس، متى يفلح!!

كما في «رياض النصوص» (١/٣٨٨)، «رئيس المداولة» (١٥-١٤).

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/٦١٥) لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -

ثالثاً: تأصيل أنس الترجيح بين المصالح والمفاسد - وهو من أدق المعارف وأعنفها - في بيان «الشرعية جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها. وتعطيل المفاسد وتقليلها»^(١)، «بحسب الإمكان»^(٢).

ولا يتم ذلك - على الحق والحقيقة - إلا أن «يعلم الإنسان خير الخيرين، وشر الشررين»^(٣) - وهذا هو الفقه -.

رابعاً: لزوم الرفق واللين في الدعوة، وبخاصة بين دعاة السنة، وحملة عقيدة السلف الصالح، وببذ اتخاذ العنف منهجاً وطريقاً؛ إذ «التشديد يُحسِنه كُلُّ

(١) «المصدر السابق» (١/ ٢٦٥).

(٢) «المصدر السابق» (٨/ ٩٤).

(٣) «المصدر السابق» (١٠/ ٥٦٢).

أحد»^(١)؛ بعكس الرفق واللين؛ الذي يحتاج إلى مجاهدة النفس، ومقاومة أهوى - وما أشدهما! - ...

خامساً: رفض (التقليد)، وبيان أنه مصادم لدين الله - تعالى -؛ إلا لضرورة.

«وإنما دخلت الداخلة على الناس من قبل (التقليد)؛ لأنهم إذا تكلم العالم عند من لا يُنعم النظر بشيء، كتبه، وجعله ديناً يَرُدُّ به من حالفه!! دون أن يعرف الوجه فيه؛ فيقع الخلل!!»^(٢)...

سادساً: منع الشباب والأغرار من ولوج الفتن، والدخول في الخلافات (العميقة = الدقيقة)، والتي تزلزلهم عن إيماني، وتحرفهم إلى أهوى.

(١) «الاستذكار» (٨/ ٢٧٥) - لابن عبد البر -، و«صفة

الفتوى» (ص ٣٢) - لابن حمدان -.

(٢) «التمهيد» (١٢/ ١٢٦) للمحافظ ابن عبد البر.

وهذه الأصول - كلها - إنما تذكرها، وتركز عليها انطلاقاً من باب النصيحة الصادقة، والكلمة الطيبة - دون تربص، أو تصيد، أو ترصد -

عسى أن يكون فائزها الحسن المبارك - بين إخواننا ومشائخنا - في «استنصال شأفة الفرق وأسابيها»^(١).

نما جعل «الأعداء فرحين»^(٢) لعظمتهم المشرومة: أن «الدعوة السلفية توقفت وضربت»^(٣)!

ولئن حصل شيء من ذلك - الآن! - وهو حاصل بلا ريب! - فوا أسفي الشديد: فهو تطبيق واقعي

(١) «الحث على المودة والائتلاف، والتحذير من الفرقة والاختلاف» (ص ٤٧) لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي - حفظه الله -

لقول الله - تعالى -: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كُنْتُمْ بِأَيْدِيكُمْ﴾.

﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾...

ولكن الأمر - بإذن الله -؛ كما قال - سبحانه - تعالى - وهو العلي الكبير -: ﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾...

فالأمل معقود بالله ذي الجلال - سبحانه - أن يكون ذلك الوهن - كله أو جلّه - نبوة سيف، أو كبوة جواد!! لتعود الدعوة - ودعاتها - على جادة الإنصاف، وطريق السلامة، وباب الأئمة؛ من غير إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا تقصير...

ولن يتم ذلك - لا في قليل ولا في كثير - إلا

بتطبيق - أوامر الله - تعالى - وأحكامه؛ التي فيها
سعادتنا في المعاش والمعاد - :

﴿... وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾

﴿... وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ
لَا نَقُضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾

والإطار الكبير لهذا كله هو (النصيحة)؛ والتي هي
- أساساً - : «عناية القلب للمنصوح له - من كان -»^(١).

ولن يكون ذلك على وجه اليقين - تحقيقاً لحكم
الدين - إلا بـ «أن يحب لهم ما يحب لنفسه، ويكره لهم

(١) «تعظيم قدر الصلاة» (٢/٦٩١) للحافظ محمد بن

ما يكره لنفسه، ويثني عليهم، ويرحم صغيرهم،
ويؤقر كبيرهم، ويحزن حزنهم، ويفرح لفرحهم...
ويحب صلاحهم، وألفتهم، ودوام النعم عليهم،
ونصرهم على عدوهم، ودفع كل أذى ومكروه
عنهم»^(١).

ولكن - بكل أسى وأسف - :

أين الناصحون الصادقون؟!

وأين من يقبل النصيحة - ممن يتقون -؟!

قيل للإمام عبد الله بن المبارك - المتوفى سنة
(١٨١ هـ) - رحمه الله - :

هل بقي من ينصح؟!

(١) «المصدر السابق» (٢/٦٩٤).

فقال: «وهل تعرف من يقل؟»

هذا في ربه قل قروا وقروا. فكيف في

رسم هذا؟

وما حمل وصية الإمام سمن السورتي متوق

سنة (١٦١ هـ) رحمه الله يؤمن من سخط لعل

ذوي النصفة (!) يدركونها- قال:

«إذا بلغك عن رجلٍ بالمشركٍ صاحب سنة-»

وأخر بالمغرب، فابعث إليهما بالسلام، واذغ لهما

ما أقل أهل السنة والجماعة!»^(١)

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٩١)

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٥٠)

لللكثي، و«جلية الأولياء» (٧/ ٣٤)

فكتب الشارح رحمه الله عن لانسور
هذه «حقائق» يكون حل همه بعد سمن الحربي
الطام الخائر) لقاعدة ما يدرك حقيقته معناه؛ يسوقها
في - سوف - بالباطل - ناسبها - بشوء فعله وضميعة
زورا ونهانا إلى مبع الشنة، وعرض من سنة
فيهم وعليهم في غالبا بلسان احال، وأحيانا
بلسان المثال^(١) -

من ما يكن معناه فهو صدى ولا يذمر
بسناطه^(٢) وما دلت كدلت إلا لانهم عسرا

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٩١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٥٠)

قلت: فاهل الأحراب يجعون هذه (القاعدة) عامة في كل
من حسيه - ولو كان أعظم داع إلى الشنة^(٣)
بهي أهل الشنة - وهم أرحم الخلق بالخلق، وأعرفهم =

باحق جعلوها نفس صهرت مدعنة، وكنت حقيقته
معدية السنة وهذيتها، ومأيد غمها، وأهيتها

ولا نعلمون ذلك نحن في (سلفي) أحد، ولا من
في مسأله من مسائل (لاحتياط) المعتبرة عند من علم
-دون مسائل (الإجماع) المقررة عندهم
وهذا مما (لا يجوز) أن يختلف فيه اثنان..

وعلى هذا تصيب والتفصيل: (يجب) أن نعلم أن
ما نقل عن بعض (أحد) السلف - إن صح - مما يشبه هذا
معنى مما كنت نقنه في كتابي «علم أصول الفقه» (ص ٣٠٠)
- بشر در الراية / سنة ١٤١٣ هـ -

فمن المستنكر جداً في مذهب السلف أن يستحدهم
مثل هذه الآثار «بعض الناس في جعل غيره [من أهل السنة]
تعالى، ومقلداً لأقواله»

فهذا - هكذا - ليس من (ولاء والبراء) في شيء، بل
هو «من العلو المذموم، والتعصب المقيت» المخالف لدعوتنا =

خمس - يتشون سائر مواقفهم على ردود الأفعال
والإلزامات والاحتمالات والظن والحرصات
- هداهم الله - ...

وتشبه حاشيتهم حال أوست المير (١) - الذين
ذكرهم - فحذرا - نغض أفاضل أهل علم عصر -
عنه الله - بقوله

إن من حماقتهم

هم يسمعون كلام أهل العلم على عهد حبه
ويشبهون سيره وسعده من بعده
ويكنون سيره فهدود معوض

ويقرؤون غير ما كتبه - محسوخا -^١

فيمنسخ كلام أهل العلم - من طريقهم - أربع

مرات كالمات^{١١١}

فأين هم - أولاء - هداهم الحق - سبحانه - في

مواقفهم من حوائجهم من أهل السنة إذا زلوا، أو

أخطأوا مما رواه السهني في "شعب الإيمان"

(٨٣٣٦)، وهذا في "نزهة" (١٢٢٥)، وأبو نعيم في

"حلية الأولياء" (٢/ ٢٨٥) عن أبي قلابة، عن

"إذا بلغت عن أخيك شيء تكرهه، فالتمس له

العذر جهداً؛ فإن لم تجد له عُذراً، فقل في نفسك لعل

لأخي عُذراً لا أعلمه!"^{١٢١}

مع تروم الاستعلام، وبذل النصيحة، والجرح،

و يقول نصيب، و سويي باحق، و سويي

نصير

سامع صديقك إن زلت به القدم

فليس يسلم إنسان من الزلل

لا ان تثب له بالمرصاد؛ تنتظر منه الخطوة،

و حينئذ لا تتركه^{١٢٢}

ولا، فكنى لأمر معه على وفق ما قيل

وعاشر بمعروف وسامع من اعتدى

وفارق ولكن (بالتى هي أحسن)

لا (بالتى هي أحسن!)، استصاح، وسديع،

وتسبلا، وتنبها

فواجب المسلم - الحق - على إخوانه المسلمين

«حق -» «اعانتهم على ما خلوا القيد به، وتبنيهم
عند العتلة، وسد حلتهم عند الفتوة، وجمع الكمة
عليهم، ورد القلوب الساهرة إليهم»

«فإن الفتوة والزلل.. لا يخلو منه أحد»

لذا: فمن أحل (القول)، ما نقل عن فضيلة الشيخ
ربيع بن هادي - وفاته الله -

لا تقلدوني، وردوا علي حطني، وأنصحوي

دعوا لتحرير العنول، وصنعا للمتعب الجول؛

بحراة الله خيرا، ورادة فصلا وبوا

(١) «فتح الباري» (١/١٣٨) لاس حجر

وأصل الكلام للكلام في «بحر التوائد» (رقم ٦٧)

(٢) «تثبيت الإمامة» (رقم: ١٥٩) لأبي نعيم

ذلكم أن من الناس اليهم من خالف قومه
فعلتهم؛ وذلك على حد ما قيل:

يقولون اقوالاً ولا يشربوها

وإن قيل هاتوا حقائقكم يثبتوا

ومنه ما قيل

واكثر من نكثي يشرك قوله

ولكن قليلا من يشرك فعده

ومنه ما قيل

ومنه ما قيل تأصيلا سلفيا صار كما

الإمام ابن أبي يعلى في «فتايات الخبابة» (٢/٣٩٢).

سأل رجل أحمد بن حنبل، فقال: كُتبت كُتبت

أرى؟ قال: لا تفعل، عليك بالآثار والحديث، فقال

به أسائل: إن عمدا الله من الممارك قد سبها فقد
له احمد

من سارك لم يتزل من السماء، إنما أمرنا أن نأخذ
العلم من فوق».

وما احمد ما كسه العلامة الشيخ سليم بن سحر
رحمة الله في «الدرر السنية في الأخوة السعيدة»
(٨ ٤٩٠) بعض احوايه - تصحيحاً لينا أخطأ به في
بعض ما كتبه:-

«وتذكر أبي إن رأيت في كلامك عشرة، أو خمسة،
فالمؤمن مرآة أخيه»^(١).

فاعلم - وفقك الله لبي تحته ويرصه - أنه وقع

في كلامك الذي كتبت . . بعض خمسة والعشرة
- عنلة منك -.

وهو يكن ذلك خطأ منك على مال، ولا تنصد ذلك
المعنى على عمد واعتقاد، ولكن لم تحسن التعبير «

فإن هذا الصنف أين؟!!

فكتب الشار ووجه هذه خمس جانب ذلك كذا
- ففرا فوق التواريخ، متجاوزا الاعراف! متغافلا - او
غافلاً! - عن قول الله - تعالى -: ﴿وَلَا تَسُوا الْفُضْلَ
بِنُكْتَةٍ﴾^(١)

ومثله قول نبيه الأمين - صلى الله عليه وسلم -

«حُسن العهد من الإيمان»

وقد قال شيخ الإسلام بن تيمية في مجموع
سأوى» (١٠ ٣٨٥)

«ولا يجوز عدم الاعتدال بالشبهات، ولا يجوز
جعل الشيء حراماً أو حلالاً أو حراماً
بالشبهات»

فكيف بتقويله ما لا شبهة، ولا منطق ولا
وهو^{١٤} والتشبيب عليه به، وإلزامه به ما يدرمه به
حاشة وهو لا^{١٥}

وأكرر ثمة ما في هذا وأسمد من العلامة

(١) وبعض (الثقة) عنه في الحديد البارد معذورين
العقل، والزمن، والشواهد، والشهود - (مُشْكِكٌ) - ...
المكشوف - تسديداً لحسابات حاضرة - في التمددات الشبهات،
ومشيجته ... حمة به^{١٦}

ولا أرى من صدر منه هذا الشيء الجائر (صغيراً) كان =

الإمام شيخ محمد بن عبد الله بن أبي
رحمة الله - عن مُشْتَكِيَا حال (بعض) أهل زمانه -

(١) يسي في بعض الأحيان في صدر مني أساء
حديثي عذرات في الشرح، أو كسبت في أعين
- أو هيئات - ما قلتها إلا غيرة على نفس، وأهمل
حكمه - لا تحريصا على أحد، ولا إثارة لأحقاد

أو (كبر) ... من ...
... إدارته ... وسكن عيشه، وحدثت بيته
... هادي

(١) وفي نسخة حمة به في بعض النسخ

... من ...
... صدر مني

... من ...

فكل إساءة معرض للشهوة في العير عما يستقر في قلبه،
وفي داخل نفسه

وليس هذا غريباً من أمثالي - نحن الحلف والمحاطين بظلمات من القبر ، فمن صدر بحوفاً أو مثلها ، أو ما هو نفسى منها من الرسول صلى الله عليه وسلم ، و بعض لصحة ، مثل قول أحدهم لرسول - صلى الله عليه وسلم - : ما شاء الله وشئت يا رسول الله ، فقال له صلى الله عليه وسلم - "أخفني لله نداءً!" ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - لذلك الخطيب الذي قال من يضع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يغصه فقد عوى ، فقال له - صلى الله عليه وسلم - : «بش خطيب القوم أنت»^(١)

فمثل هذه الكلمات لا يجوز أن يُبنى عليها اتهام لقائلها.

(١) «السلسلة الصحيحة» (١٣٩)

(٢) رواه مسلم (٨٧٠) عن عدي بن حاتم

ولكن قد اتفق في العصر الأخير أن يتشعرون العشرات والمتشابهات ، ويُعرضون عن المحكمات الواضحات المؤكدة لما قد - بتقصيد إيقاع الفتنة بين الإحوة المؤمنين ، أو بينهم وبين بعض أولياء الأمور -

ولذلك ، فمن رأى أن يُعدل بعض الكلمات في بيان - بعد دراسة ... أنها من ذاك القبيل ، وأن الأولى عدم النطق بها

ثم ليئت المنسجون في الأرض عيصاً أولئك الذين قال الله في حق أمثالهم : ﴿ وَمَنْ يَكْتِمْ حَظِيئَةً أَوْ بِمَاءٍ رَمَهُ ، رَيْنًا فَقَدْ أَخْتَلَىٰ نَهْشًا وَإِنَّمَا مَيْمٌ ﴾

وقال سيب - عليه السلام - : «يا معشر من آمن بلسابه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين ، ولا

(١) ومن يسلّم من هذا - بل ممّا هو أكثر منه - !

نَسْعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنْ تَنَعَ عَوْرَةَ أَحَدِهِ الْمُسْلِمِ تَتَّبَعَ
 اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَنَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، فَصَحَّ اللَّهُ وَلَوْ فِي
 خَوْفٍ بَيْتِهِ» (١) (...)

صديقِي مِرْآةٌ أَمِيطُ بِهَا الْأَذَى
 وَعَظْبُ حُسَامٍ إِنْ مُيِّغَتْ حُقُوفِي

(١) «دعوى المراد» (٤٢٠) - الشيخ د. م. م.

(٢) مقدمة «مجموع فتاويه» (١/٥ تحت القطع)

د. ملاه

وقد وقفني الله - سبحانه - أن أكون أول من نقل هذه
 الكلمة عن شيخنا - رحمه الله - من (ملايه) في مقدمته
 «فتاويه» - في رسالتي «إمها سلفية العقيدة والمهجع» - قبل
 عشر سنوات

مع أن كتاب «القاموس» لم يضع في هذه الساحة

وعلها على عيني دون في شارة

وإن ضاق أمري أو أَلَمْتُ مُلِمَّةً
 لَجَأْتُ إِلَيْهِ دُونَ كُلِّ شَقِيقِي

دين - اليوم - هذه المعاني السامية الرائعة؟!

«الأخلاق الضائعة» !!

.. و(قد) لا يخلو من فقدان هذه (الأخلاق).

وصياعده: (كبير) أو صغير، (جليل) أو حقير..

مواعد

ولا حزن ولا قوة إلا بالله

﴿رَبِّهِمْ رَبُّهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

سنة نوكت وليه ثبت

(١) «رسالة» يا دعاة السلفية مشكلنا أخلاقية

ب. م. م.

وإني لأحتم هذه (المقدمة) - اسم حيرة - ذكره
 فضيلة الشيخ ربيع بن هادي - وفقه الله - في بعض
 (أحاديثه) تحذيراً من «الإرهاب الفكري» - فتعقّب -
 «كتاب يقول كلمة حق، ويصدع بالحق» فتشار
 حوسبة الصلحة، والتحذير، والترهيب، والإرهاب
 الفكري؛ فنعوذ بالله!!

هنا يدور على أن لأمة - إلامس سنة الله -
 انحدرت إلى حضيض الخصيص - معده - أنها لا تريد
 الحق! معناه أنها تعمد^(١) الأشخاص - فقط -!

(١) ويرى لأرحم أبي يعقوب - يكون كتابي هذا
 وشبهه «صحيح لسلف الصالح» - على هذا وصف
 والصفة، وعلى هذا الشمت والسمية...

(٢) لا ينبغي أن يذهب علو لبعض وطئته في المواحدة
 بهذا التعبير! ثم أن ينبغي عليه (١) حكم التكنير =

ما هم أصحاب مبادئ، ولا أصحاب مناهج
 سليمة؛ أسلموا عقولهم للشيطان*.

ولاس من - بين عقلاء الناس -؛ الحجة بالحجة،
 والبدل بالبدل، والترهان بالترهان

أما النهارش، والتناوش؛ فيقدر عليه كل أحد!

فإذا كان ذلك في إطار أهل السنة والجماعة،
 ولند عين إيه -؛ فأولي وأولي!

قال مسأحة أستاذ الشيخ عبد العزير بن
 رحمه الله - في «مجموع فتاويه ومقالاته» (١٩/٢٧):

فهذا إسقاط خطير

ولاصد الكبر حمل الكلام (بين أهل السنة) معبر
 تحبير* - على خسر الطرئ - خسر التقدير

«فالواجب على الداعي إلى الله، أن يَرعِبَ الناسَ في العلم - في حضور دعوة علماء أهل السنة - ويدعوهم إلى القول منهم

ويحذر التمييز بين أهل العلم المعروفين بالعقيدة الصحيحة، والدعوة إلى الله عز وجل

وكلُّ واحدٍ له أخطاء، ما أحدٌ يَسْلَمُ...

ولما حثَّ أن يُنبَّه على أخطائه بالأسلوب الحسن، ولكن لا يُفَرِّمَه - وهو من أهل السنة -، بل يُوَحِّدُه إلى الخير، ويُعَيِّنُه الخير، ونصح بالترقي في دعوتِه إلى الله عز وجل، ويُنبِّه على خطيئِه، ويدعى الناس إلى أن يصنُّوا منه العمل، ويتنمَّهوا - ما دام من أهل السنة والجماعة -.

فالخطأ لا يوجب التمييز منه، ولكن يُنبَّه على الخطأ الذي وقع منه

فكلُّ إنسانٍ له أخطاء، ولكن الاعتبار بهما علب عليه، وبما عُرفَ عنه من العقيدة الطيبة

فما حثَّ على علماء السنة النعمون على البر والتتوى، والتشاسي عما قد يقع من رلة وهفوة

مَن ذا الذي يَسْلَمُ^(١)

المهم أن تكون الدعوة سلفية على طريق الضحية رضي الله عنهم وأرضاهم، واتباعهم بإحسان والداعي إلى الله، والعالم الموحدة للخير إذا أخط منه أحراً لا حنيد، وإذا أصاب: له أحزان^(٢) - ما دام على الطريقة السلفية - طريقة أهل السنة - ما دام موحداً قاصداً الخير

(١) كما في "صحيح البخاري" (٩١)، و"صحيح مسلم"

(١٥٤) عن أبي هريرة

وأوصيكم بالدعوى... ورفق بالدعوة، وحسن
الظن بإخوانكم أهل السنة، وعده بشر ما يشؤه
سمعتهم من علاط

من عقوق بغير السنة... بعدة بكم،
بالاتصال اهاتفني، بالريارة، بالمكاتبة الطيبة
حتى تزول الوحشة، وحس بتصبح الحق، وحتى
يزول الخطأ، واخذه هو طاعة الله ورسوله...»

لا الانتصار، والعلبة، والظفر^(١)

في ثياب المسلمين الصادقون، ويا أيها السعديون
الواثقون

(١) أبى هذه الوحشات العربيات مما نعاثه ونعايه
من انفلتات وبلايا وطاقات^(٢)

«احذروا سيطرة الأعداء» الذين يثثون بين
المسلمين بدور العداوة والشتاق^(١)

هو خلي أي خلاف بين الغنى... وبين من
دونه من الرعاع!:- لسهل الأمر، وهان الخطب،
وحسب الحسن

والكن «نعود بالله من الهوى والخطاظة»^(٢)
قلت.

وما أجل - خرا - ما قاله الإمام ابن قتيبة في كتابه
إصلاح الغلط...» (ص ٤٩):

(١) «الرياح الصاعدة» (ص ٥٧) للعلامة السعدي
رحمه الله

(٢) سير علام سلاء (١٤ - ٢٠) لعلامه محفوظ
شمس الدين ندهي رحمه الله

«.. وقد كنا -رمانا- نعتذر من أجهل! فقد صرف

- الآن - نحتاج إلى الاعتذار من العلم!»

وَكُنَّا نُوَمِّلُ شُكْرَ النَّاسِ بِالنَّسَبِ وَالِدَلَالَةِ فَصَرَّمَا

نَرْضَى بِالسَّلَامَةِ!

وبس هـ معجب مع انقلاب الأحوال، ولا ينكر

مع تغير الزمان. «

«فَالْمُؤْمِنُ إِذَا امْتَحِنَ: صَبَرَ وَاتَّقَطَّ وَاسْتَغْفَرَ،

وَلَمْ يَتَشَاغَلْ بِذَمِّ مَنْ أُنْتَقِمَ مِنْهُ» - ع -

(١) بهذه حلاف السلف، وسبق ذات السلف - ع -

قُدُوت، ورمز دعوتنا - ع -

وهو لامة محل أحمد بن حنبل - ع -

«السيرة» (٣١٧/١١) يُسأل بعض تلاميذه: =

حكمة منسقة

ثم حينئذ على سلامة دمه «

من من سنة « دواء من مجلس أبي نوح، فقال اكتبوا

عنه «بأنه شيخ صالح، فقالوا: إنه يطعن عليك!! قال

فأني شيء، حينئذ! شيخ صالح قد نسي بي!!»

قلت

وهو حينئذ - ع -

لإسقاط حدس - (١) من سنة - ع - وإخراج حدس

إطار السلفين أو تدينه وتصلبه - ع -

تلك هي الروح الإسلامية الحقة الصادقة

هضمة للنفس، - ع -

فأين الهدى «

(١) ثبت نحو هذا المعنى عن الصحابي إسماعيل بن عمار

بن عمار (٤٦١١)، وعبد الله بن عمار (٢٠٧٥٠)،

و سيبويه في «شعب الإبراهيم» (٨٩٩٤) بسند صحيح

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨١/١) للإمام الذهبي.

«اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ،
فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، غَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ
تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا
اِحْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تُهْدِي مَنْ تُشَاءُ إِلَى
صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»

فعل كسبي هذا يكون فاعل لما هدى، وبما
نسب ردى ﴿ومد ذلك على الله بغير حساب﴾

وليعلم الجميع - من قبل ومن بعد - «آيا - والله
أحمد - لا نقبل خطأ أي عالم ، لا أحمد بن حنبل، ولا
ابن تيمية، ولا ابن عبد الوهاب»

(١) رواه مسلم (٧٧٠) عن عائشة رضي الله عنها

(٢) مع احترامنا، وتقديرنا، وكرامتنا

(٣) فصلا عن بعدهم - عن ذويهم - على تفاوت
مراتبهم ، كاسر، والاسير، والوادعي، والمؤثر،
والمُدخل، و - حنط الله أخياءهم، وزحمة أمواتهم -

وتنت من احضارهم منهم علت مشاركتهم موقف
السلف منها، وليس ببعافات، ولا زيب - واحمد لله
على البيعاوية، والتقليد الأعمى، والتعصب الأهوج
، وأجر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

يحيى بن حسن بن عيسى بن عبد الحميد
الحسابي الأثري

ضحى يوم الاثنين / ١٣ - شوال / ١٤٢٩ هـ
عمان - الأردن / مدينة طارق - حي الشهد
e-mail: alathary@yahoo.com

(١) روى الطبراني (ص ١١ - ١٢) لمصيلة الشيخ

ربيع بن هادي المدحجي وفقه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية «النصيحة»

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى
آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإن أهم ما ينبغي أن يُعرف ويُفهم في باب
(النقد)، و(الجرح) - بين أهل السنة وأصحاب
الحديث، ودعاة منهج السلف - فيما بينهم ابتداءً -
الإجابة عن سؤال:

(١)

هل يشترط على الجارح بيان أسباب الجرح؟

والجواب أن يُقال:

١- من الباطل قول القائل: « لا يشترط هذا بالنسبة لأسباب الجرح؛ إذ بيان أسباب الجرح والتعدي في علم الرواية!

وليس في كلام المخالفين في ما همجهم، وفي سلوكياتهم!!

فإذا وُجد أشخاص مُعيّنون مشهورون عند الناس

بالسلفية، والدعوة إليها، وفيهم علماء في نظر الناس -
فلا يجوز إخراجهم من السلفية بسهولة ١

وهذا الإخراج حرج شديد فيهم، يحتاج إلى أدلة

فإذا لم يؤت بالأدلة وأسباب هذا الجرح رأى
الناس أن هذا صنفهم، وبعد عنهم، وصعد في دينهم
غير واحد حق - فصار مكانهم فيهم منتهى عند الناس -
فيحتاج إلى استبراء دينه وعرضه

وأقول لك أيها الخارج

إن لم تعمل شيئاً بالحجة والبيّنة والدليل - طعن
فيك الناس ولن ترضى نسب ولا عدوك تهد
الطعن - فتقوم المتنّة، ويحصل الاختلاف بين
السلفيين، وتكثر الطعون المتبادلة ١

ولا يحسن ذلك إلا بذكر الأسباب (المقتنعة) بهذا
الإخراج من السلفية

وقد تطالب - أنت نفسك - بذكر الأسباب - إن
خرجك أحد، أو أخرجك من السلفية -!

٢ - ومن هذا يصدر - يقال: إذا تعارض جرح
سنة، وتعديل: فالراجع - ولا بد - تفسير هذا الجرح
سنة

ولا شك أن الاشتهار بالذنب والسنة والسلفية
والدعوة لها أقوى من التعديل الصادر من عالم أو
عالمين

وكان في محاسن - في مساهمة
وسيرة كبرهم - من أهم ما يدخل في باب الإخراج، لأن
هناك نازعات من لاشخاص ومساهمة - فالذي يطعن
في منهج الشخص يطقن فيه

ولدا، يرى السبب يثبتون بالأدلة صلال أهل
البدع، وفساد مناهجهم

ولهم في ذلك انقذت التي لا تخصي - وسيأتي
ذكر بعضها

وأي آفة لا ماص من ذكر بعض كسيت لأهل
العلم في اشتراط تفسير الجرح المبتهم، ورد بغض أنواع
الجرح، ما قول

رجع ابن الصلاح أن المتعدين مقبول من غير
ذكر سبه

وأن جرح لا يقبل إلا مفسراً أمين السب، لأن
الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح

ويقل عن الخطيب أن هذا مذهب أئمة الحديث
ونقادته - مثل البخاري ومسلم وغيرهم -

ولذلك احتج البخاري بحاجد سبق من غيره
أخرج لهم كعكرمة - مولى ابن عباس - رضي الله
عنه وذكر آخرين

ثم قد واحتج فسلم شويد بن سعيد، وجماعة
شبه الضعيف فيهم -.

وهكذا فعل أبو داود السجستاني.

ودلك ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت
إلا إذا فسر سبه

ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومختلفة

وذكر عن شعبة راحة الله - أنه قيل له لم تركت
حديث فلان؟ فقال رايته يركض على بردون، فترك
حديثه

مع أن شعبة إمام في الحديث ونقاد الرجال، لكن

نقطة هـ. يَسْرُ بصواب - لأن مثل هذا لا يُعَدُّ مِنْ
أَسْبَابِ الْخَرْجِ الْمُسْقِطَةِ لِلْعَدَالَةِ

وذكرت قصة عن مسلم بن إبراهيم، وآتة خرج
صاحبه المرقى بما لا يُعَدُّ مِنْ أَسْبَابِ الْخَرْجِ - وإن كان
المرقئ قد ضعف بغير هذا نسب -

وتما خرج به عكرمة آتة على مذهب الضريرة
الحوارج

وقد حرجه بذلك بغض الأنفة - ولم يقبل
البخاري خَرْجَهُمْ؛ لِضَعْفِ حُجَّتِهِمْ

قال العلامة عبد الرحمن المعنني في مقدمة «الخراج
والتعديل» (صنعة ح)

«وَقَدْ كَانَ مِنْ أَكْبَارِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَجْلَهُمْ مَنْ يَتَكَلَّمُ
فِي الرُّوَاةِ؛ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ»

قال الامام علي بن مديني - هو من اصحاب
هذا الشأن

«وَنَعْبِهِ وَعَنْ عَبْدِ وَن. وَلَا أَقْبَلُ كَلَامَهُمَا فِي
بِرْحَان - هؤلاء لا يدعون أحدا إلا وقعوا فيه»
وأبو نعيم وعبد بن لا ح -

والتحقيق - مدحوا عبد بن علي كثيرا كلامهم في
برحان، ومع ذلك لا يكاد يحذف في كتب نفس
شيء من كلامهم

ولا فرق بين هذا التحريج وبين الخرج في العدالة
والضعف والنداء - غير هذا - وبين الخرج في الخصم
والنقص - كنوعه سيء الخصم، أو كثير العلط، أو
كثير الغفلة - ونحو ذلك -.

قال ابن الحنفية اختلي سمعت ابن مغير يقول:
 «كان أبو نعيم إذا ذكر إماماً، فقال هو جيد - وأثنى
 عليه - فهو شيعي» وإذا قال فلان كان موحداً، فاعلمه
 أنه صاحب سنة»

فهذا أبو نعيم - على فضله وجلالته، ونساء الإمام
 أحمد - وغيره عليه لا يقبل منه خرّج ولا تعديل
 ومع أن خرّجه في العقيدة قد يقبله لا
 يحس من معين، ولا ابن المديني - ولا غيرهم -

وكذلك عن ابن قسمة - رحمه الله - على فضله،
 ودينه، وعلمه لم يقبل أئمة القديس منه جرّحاً
 ولا تعديلاً

ونشير كلام المعلمي إلى أن لهم نظراً

ومن المستغرب هذا قول من قال غي بيان

اسباب الخرج - بالنسبة بسديع - أنه ما يشترط
 أي عند تعرضه للتعديل لخرج، أو ما هو معروف
 من واقعه - سند - أنه سمي، وما يعتقد فيه الناس -
 واستغرب أكثر - دعوى أن بيان سبب الخرج
 حاصل بعبارة الرواية

وهذا الذي لا يفعله أئمة الخرج والتعديل -
 حسب عيسى

فيقال هذا المصنف من النافذ

أن كثره وفهمه هو لا، إلا أنه على تفرقه واصحة،
 أو تفرقة راحة - شعبه - لادنه - ذات استبعاد
 واشكر لكم ذلك

على أي أحشى أن يترك على هذا القول
 معاصد كبيرة

فقد جاء رجل سأل عالما مشهورا بالسلفية - مثل
 لابي، أو ابن سر، أو السعدي، أو النعماني - أو أي
 سلفي اشتهر بالسلفية من الأحياء - كشيخ النوراني،
 و شيخ رند من هادي مدحي، و الشيخ محمد بن يحيى
 محمدي، و شيخ محمد بن عبد الوهاب الشافعي،
 فقال هذا الرجل من سبب تدبر هؤلاء، و من تدبر
 منهم؟

فقال لا يشترط هذا في سبب التدبر بل
 سبب الحرج! ثم أصر على هذا التبديع، فقال يسلم له
 الناس ذلك!

وهل يتصور ان يسلم أحد من السلفيين من هذا
 التدبر الذي سببته على قلوبهم هذا؟

أزحو التدبر والتفكير العميق في هذه الأمور، ثم

المأذرة بما يجب اتخاذها هذه القاعدة خطيرة، لانها
 انشترت بين شباب مستظنون غيرهم، ثم يستقط
 بعضهم بعضا

(٢)

المخالفة في الجرح والتعديل

وَمَا وَقَعَ فِيهِ الْمُتَشَدُّونَ - بغير حق - اليوم -

الإنكار على من يخالف غيره - في باب الجرح -

على اعتبار أن يخرج الجرح من لا يعتبر جرحاً عند غيره^١

حتى قال قائلهم ذون صواب - ورغم راعيتهم بغير حق

أعوذ بالله! هذه قاعدة طالمة، قاعدة ضللت

الأمة!! هذه قاعدة استدعوها هم -

فأقول هذا الزاعم:

سبحك الله

هذه قاعدة أئمة السنة وأحاديث، وليست بظالمة، بل هي من صميم العذل الذي جاء به الإسلام، لأن العالم قد يخطئ في الجرح أو في التعديل، فيصحح أخوه خطأه - في هذا أو هذا -.

وقد يخرج العالم بغير جرح، فيزد العلماء النقاد خرقه - إنصافاً لمن وقع عليه هذا الجرح وقد مررت بك بعض الأمثلة

نعم: إذا كان الجرح من العلماء الأسماء العرفيين بأسباب الجرح والتعديل، والمعتز ص جاهلاً أو صاحب هوى، فلا عبرة باعتراضه

وسب

كُتِبَ «الضَعْفَاءُ» لِلشَّعَارِيِّ، وَكُتِبَ «الْمَحْرُوحِينَ»
لَا بَ حَنَّ، وَكُتِبَ «الْكَمَل» لَأَبِ عَدِيٍّ، وَكُتِبَ
حَوْرُ الرِّحْلِ «لِدُخُورِ حَنِيٍّ»، وَ«الضَعْفَاءُ» لَأَبِ
الْجُسُورِيِّ، وَ«تَهْدِثُ الْكَلْبُ» وَفَرْوَعُهُ وَمِنْهَا
تَهْدِثُ تَهْدِثُ «لَأَبِ حَجَرٍ»، وَ«لِتَقْرِيبِ» -لَهُ-،
وَكُتِبَ نَدَهْشِي «لِأَبِ حَنِيٍّ»، وَ«لِدِيَّانٍ»، وَ«الْمَعْنَى»

بَلْ عِلْمُ الْجَرْحِ الشَّامِلُ لِأَهْلِ الْبِدْعِ -وَعَبَرِهِمْ- هُوَ
عِلْمٌ خَاصٌّ -كَ- وَلِذَلِكَ الْحَاكِمُ أَوْ عَنْدَ اللَّهِ -

وَأَصْرَ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-
حَيْثُ قَالَ -

«وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ -كُلَّهُمْ- مُتَّفِقُونَ أَنَّ

(١١)

بين الجرح والبدعة

وَأَمَّا تَهْدِثُ -س- (حَرْجُ مَرْوَةٍ)، وَ«الْتِهَادِيعِ»
«لِشَدْحِصٍ»، وَ«لِأَهْلِ حَرْجِ مُحَمَّدٍ فِي الْبَدْعِ» -

مَنْشُورٌ

أَيُّ خَرْجٍ أَقْوَى مِنَ التَّبْدِيعِ»

وَلَوْ رَجَعَ إِلَى أَحَدِ كُتُبِ الْخَرْجِ وَالتَّبْدِيعِ، أَوْ
كُتِبَ الْخَرْجُ الْخَاصَّةُ «حَرْجُ» فَسِيرَاهُ مَكْنُصَةٌ بِخَرْجِ

أَهْلِ الْبِدْعِ سَدِّعِيهِمْ

الكذب في الرافضة أصهز مئة في سائر ضوائف
أهل القلله

وَمَنْ تَأَمَّلَ كُتُبَ حَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الْمُضْمَنَةِ فِي أَسْمَاءِ
الرُّوَاةِ وَالتَّقِيَّةِ، وَأَحْوَاهُمْ - مِثْلُ كُتُبِ نَجِيِّ بْنِ سَعِيدٍ
الْقَطَّابِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَجَبِيِّ بْنِ مَعِيٍّ، وَابْنِ حَارِثٍ،
وَبْنِ زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمِ الزَّوَارِيِّ، وَتُسَيْفِيِّ، وَأَبِي حَاتِمِ
إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَدِيِّ، وَالدَّارِقُطِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ
بْنِ يَعْقُوبَ الْخُورَجَانِيِّ السَّعْدِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنِ شُعْبَانَ
الْمَسُودِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْجَعْفَرِيِّ،
وَالْعُقَيْبِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْمُؤَصِّلِيِّ، وَابْنِ
الْيَسَّافِيِّ، وَالْحَافِظَ عِنْدَ الْعَبَّاسِيِّ سَعِيدَ الْمَصْرِيِّ
- وَأَمْثَالُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ خَهْدَةٌ وَنَقَادُ، وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ
بِأَحْوَالِ الْإِنْسَادِ - رَأَى الْمَعْرُوفَ عِنْدَهُمْ بِالْكَذِبِ فِي
الشَّيْئَةِ - أَكْثَرَ مِنْهُمْ فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ

وَهَذَا أَبُو إِسْحَاقَ الْخُورَجَانِيُّ يُصَدِّرُ كِتَابَهُ فِي
الْحَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ - أَهْلُ الدَّعْوَةِ - فَمِنْ بَدَأَ بِالْخُورَجِ - إِذْ
كَانَتْ أَوَّلَ دَعْوَةٍ صَهَرَتْ فِي الْإِسْلَامِ - ثُمَّ ذَكَرَ تَشْعَبَةَ
مِنْ رُؤُوسِهِمْ

ثُمَّ لَمْ يَلْتَمِزْهُ، ثُمَّ الْمَحْدَرِيَّةَ، وَابْنِ رَافِضَةَ وَالشَّيْئَةَ
وَمِنْ عَدَائِهِمْ - كَانَ فُلَانٌ خُورَجَانِيًّا، وَكَانَ
فُلَانٌ عَدَوِيًّا مُنْطَرِضًا، وَكَانَ فُلَانٌ صَاحِبَ رَأْيَةٍ لِمُحْتَارٍ،
وَكَانَ فُلَانٌ رَافِعًا، وَفُلَانٌ كَذَّابًا، وَ
كَذَابٌ شَتَاءٌ.

وَكُنْتُ ابْنَ حَتَّابٍ صَدَرَ كِتَابُهُ فِي «الْمَحْرُوحِينَ»
بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمَحْرُوحِينَ، وَجَعَلَ فِي طَلِيعَتِهِمُ الرَّافِضَةَ
وَالرَّافِضَةَ

فَكَيْفَ يُورَدُ هَؤُلَاءِ الْأَنْقَمَةُ الرَّافِضَةُ - وَغَيْرُهُمْ مِنْ

نهر سند في كتب الخراج إذا كان (سند) لا يدخل
في باب (الخراج)!!

في الحافظ لدهي رحمه الله - مُتَبَيَّنًا (فَائِدَةٌ)
الرواية عن ثقات من سند

أو يمكن في عدة ذكرنا كثير من ثقات مدني فيهم
دعي بدعة، أو هم أو هماء سيرد - في سعة علمهم - أن
غيرهم رجع منهم وأوثق د عرصتهم وحائتهم -

فرد الأشياء بالعدل والورع

يعني أن تثبت نسبي اعظم ورب وأرجح من
نقصته لبدعة، لأن حرجه فيه - فخرج رويته الثقة
النسبي على رويته أشبه الذي عدة بدعة

وهذا من العدل الذي شرعه الله

وجعل الحفظ أن ححر الرواة على مراتب

الأولى نسخة

والثانية من كد مدحه (افعل)، ك (أوثق)
الناس.

أو تكررت الصفة لفظاً ك (ثقة ثقة) أو معنى،
ك (ثقة حجة)

والثالثة من قد عصبه ك (نفس)، و (مُتَقَن)،
أو (ست)، و (عدس)

والرابعة من قصر عن الثالثة - فليلاً، وإليه
إشارة به (صدوق)، أو: (لا بأس به)، أو (ليس به
شئ)

واحاطة من قصر عن ال بعد فليلاً، وإليه
إشارة به (صدوق سبي الحفظ)، أو (صدوق بهم)،
أو (له أو هم)، و (خطي)

ويلتحن سدك من رمي سوع من البدعة،
كالشيع، والقدر، والتصب، والإزحاء، والتحنهم - مع
بيان الداعية - وعيره -.

فتراه جعل أهل السدع في المنة الخامسة التي
عرفت أهلها من مطلق تقديم الشيء على من تلتس
سدعة.

سدا، تراه يقول

فلان رومي بالقدر

فلان رومي بالإزحاء.

فلان رومي بالشيع.

- وهم كثر في كتابه -.

وقد عيمنت أيها الأخ الموفق أن العلما أدخلوا

أهل البدع الغليظة في كُتب الجرح، ولم يعارضهم أحد
- نص - فكيف يقال إن الكلام في أهل البدع لا
يُسمى جرحاً!!!

وَلَدَيْ لَا يَسِيرُ عَلَى مَنَاجِمِهِ فِي شَدِّهِمْ الْأَهْوَاءِ
وَمِنْهُمُ الْحَالِ وَالْأَرْبَعُ لَا يَجْرَحُ عَنْ حُكْمِ الطُّغْيَانِ
وَهُوَ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - خِلَالَ
كَلَامِهِ عَنِ الْفَرْقِ، وَخَدِثَ عَنِّي، وَخَرَجَ عَنِ الْقَوْلِ عَلَى
اللَّهِ بِعَيْنِ عَمَلِهِ -

وَعَدَّ فِكْرَهُ مِنَ النَّاسِ يُخْبِرُ عَنْ هَذِهِ الْفَرْقِ
بِحُكْمِ الطُّغْيَانِ وَالْأَهْوَاءِ، فَيَحْمِلُ طَائِفَتَهُ، وَالْمُنْتَسِبَةَ إِلَى
مَتَّبِعِهِ - الْمَوَالِيَةَ لَهُ - هُمْ أَهْلُ الشُّبُهَةِ! وَيَحْمِلُ مَنْ حَمَلَهُ
أَهْلُ الْبِدْعِ!

وَهَذَا صِلَالٌ مُبِينٌ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ وَالشُّبُهَةِ لَا يَكُونُ
مُسَوِّغِينَ لِأَنْ رُسُلَ اللَّهِ ﷺ، الَّذِي لَا ﴿يَطُوقُ عَنِ
الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَخْيٌ يُوحَىٰ﴾؛ فَهُوَ الَّذِي يَحِبُّ تَصْدِيقَهُ
فِي كُلِّ مَا (أُخْبِرَ)، وَطَاعَتُهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ

(٤)

الجرح والتعديل، وحفظ الدين

وَعِنْدَهُ، فَإِنَّ غُلُوبَ أَحَدِهِمْ وَمِنْهُ (الْخَرْجُ
وَالْتَعْدِيلُ) - مَنْ عَصَى وَسَائِلَ حِفْظِ الدِّينِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ، إِذْ
فِيهِ بَيَانٌ لِمَنْ ثَبُتَ غَدْرُ الدِّينِ أَهْلُهُ، فَهُوَ تَقْطِيعُ الدِّينِ،
وَحَمْلُهُ، وَتَلْبِيْعُهُ

وَفِيهِ حِمَاةٌ مِنَ دَسِ الْبُرْدَةِ وَالتَّحْدِيدِ، وَغُلَاةُ
الْمُسْتَدْعِينَ، وَمَنْ وَهُمْ الْوَاهِمِينَ، وَإِفْكُ الْكَذَّابِينَ.

وَكُتِبُ (الشُّبُهَةِ) - الْعَقَائِدُ - قَائِمَةٌ عَلَى مَسَاحِ أَيْمَنِهِ
الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَرْثَةُ لِعَبِيرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ، نَلَّ كُلُّ أَحَدٍ
مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ

ثُمَّ وَاصِلٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَفْذُلُ الْمُعْضَبَ نَالًا شَحِصًا،
وَيَنْبِئُ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يَكُونُوا هُمْ
الْمَرْفُوقَةُ الدَّاحِيَةُ فَهَمُ

«الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَّبِعٌ يَنْعَصُّونَ لَهُ إِلَّا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَأَعْظَمُهُمْ
تَكْبِيرًا بَيْنَ صَحَابِهِ سُنَّتِهِ، وَسَقِيمَتِهِ

وَنَمَتُهُمْ فَتَبَاءَ فِيهَا، وَأَهْلُ مَعْرِفَةِ مَعَادِيهَا، أَتَاعَا
لَهَا، وَتَصَدَّقَتْ وَعَمَلَا، وَخُذُوا مَوَالَاةَ لُحْمٍ وَالْأَهْلَا،
وَمُعَاذَاةَ لِيْمَنٍ عَادَاهَا».

وَإِذَا الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنْ مَرَّ بِتَحَدُّثٍ عَنِ الْبُحْرُقِ

عَلَى حِلَافٍ مَنَّهُجٍ أَهْلُ الْحَدِيثِ - فِي الْخَرْجِ
وَالْتَعْدِيلِ - لَا نَدَّ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِحُكْمِ الصِّبْ وَاحْوَى، لِأَنَّهُ
لَا مَنَّهُجَ لَدَيْهِ يَثْبُتُ بِهِ مَا يُدِينُ بِهِ هَذِهِ الْمَرْفُوقَةُ أَوْ تِلْكَ،
وَيَنْبِئُ عَنْهَا مَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبٍ

فَقَدْ يَكُونُ فِي أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ يُوسِفُ امْتِنَالَاتٍ فِي
الْبُحْرُقِ وَالْحُلُفِ، وَلَيْسَ لَدَيْهِ مَعْرِفَةٌ وَلَا مَنَّهُجٌ يَثْبُتُ
وَيَنْبِئُ عَلَى إِسَامِهِ، فَيَنْكُتُ عَنْ تِلْكَ الْبُحْرُقِ بِعَبِيرِ عِلْمِهِ
بِأَنَّهَا تَبَاحُ الصِّبْ وَاحْوَى، وَاللَّهُ يَقُولُ ﴿وَلَا تَقْفُ مَا
لَيْسَ لَكَ بِهِ، عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّهُ لَكَ كَانَ
عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وَلَا يَنْتَكِلُكُمْ بِحَقٍّ وَعَدْلٍ وَإِنْصَافٍ مَنْ لَمْ يَأْخُذْ
بِمَنَّهُجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي الْخَرْجِ وَالتَّعْدِيلِ، الَّذِي بِهِ يُبَيَّنُّ
الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُمَيَّزُ

یہ ہیں ، صحیح من السقیم فیما ینسب إلى الفرق
وہیں السحل

وہی تنکھ فی اہل السدح ، ویسکنہ فی المنہج ،
ویتنکھ فی العتدۃ ، وھو لا یصل رواۃ - لا یكون
امام عدا ، و یس مامہ الا انقید ، فیشور فی فلان
و فی فلان اعیر علم

مثلاً من یقعد فی السنہ مذهب ، ویعضض ثلاً ، ویفعل
بحکم عن ہذا المذهب ، و فیہ ما یفعل و ما یرد ، وھو
لا یسیر بین المقول و المرذود

ولا هذا المقلد فی البتہ - ولا ذاك المقلد فی العقیدۃ -
یصلح للتقید ، والجرح والتعذیل ، والتبدیع والتضلیل

والاسنم لہ ان یقلد اھل الحدیث ، لان عقائدھم
مسبۃ عن التمیز بین الصحیح والسقیم ، ذلک التمزیز
الذی استمدوہ من منہج الجرح والتعذیل

إذن - فعدة آتة: (لا بُد من بیان أسباب الجرح عند
تعارض الجرح والتعذیل): قاعدة صحیحة.

وہی من قواعد اھل السنۃ - دور رئیس ، و یحب
تطبیئھا حین یبدع مسلم اشھر بالسلیتیۃ ، او یتسق ، او
یرمی بالكفر ، او الحاسوسیۃ والعمالۃ

اریت لو جاء عام ، او شعبان - یرمی شمس
سنت باندعة او النسق - و - إلح - اتصل منہ ہد ،
و تسلیتہ ، و لا تطائتہ بیان سبب ہذا السدیع و
تنسیق ، و قامة الحجة والترہن علی دعوہ

فكلاماً منعلقاً فیما إذا جرح شخص اشھر بین
الناس انہ سلیتی وھو یدعیھا - ولیس إنساناً اشھر
مثلاً بالرفض ، أو التصوف ، أو الثوریۃ ، أو الجزبیۃ

لو حثت - نھی - إلى (تلامذہ) فی عالم من علیہ
نسبہ - مثلاً اس دار ، أو الأساقی ، أو اس عثمینی ، أو

الموران وأقدمت على انطرح في واحد منهم بمن
يعتقد فيهم أنهم من أهل السنة السلفين، ويعتقد أنهم
يُحَارِثُونَ البِدْعَ وأهلها، وَبَدَّعْتَ وَاحِدًا مِنْ (تَلَامِيذِهِ)؛
أنتهت بك هذه القاعدة التي تفرق بها بين الكلام في
باب الرواية، والكلام في باب التبديع!!

وهل يوافقك أحد من هؤلاء الغم، على أن قاعدة
(بيان أسباب الخرج عند تعارض الخرج والتعديل - أو
عند الحاجة إلى بيان الأسباب -) قاعدة باطنة؟!

وهل يوافقك أحد منهم على أن من قال بهذه
القاعدة قد أضل الناس بها!!

ثم، إذا كان البحث في (اشتراط بيان أسباب
الخرج) - نظريًا -، فإنه يختلف عن البحث في واقع
ما - أقرب ما يكون فتنة مشتعلة، كثر فيها الجدال،

والقبيل والقال، والتبديع والتصيل من أطراف كل
طرف يدعي أنه من أهل السنة -

وعلى ضوء ذلك فإن القول بحق الصحيح أنه.

بد، وقع من طرف - أو من أطراف - وبخاصة أهل
السنة - تبديع أو تصيل، فلا ند من بيان أسباب هذا
التبديع بياناً شافياً تقوم به الحجة، ويُقطع به دابر الفتنة،
ويظهر للناس أن أحكام الأطراف المندع قامت على علم
وحجة وبرهان - في الطرف المندع -

ثم أقول لك - أيها الخرج

ألا ترى أن من يخاصمونك يدعون أنهم هم أهل
السنة حقاً -، والسلميون صدقاً، وأنت على باطل،
وأنت ظالم وحاقد وحايد - ولهم ضولات وجولات
- هنا وهناك -!!

هو دعوى ومن معك وصندوقكم، وضمنوا
فيكم في شؤرون، وسكر الناس منهم ذلك،
وطب نوافهم بين سبابهم تشدد والتضليل،
وتعصب، فحسب نوافهم سبابهم لا يدرهم بين
لاسب!!

فهو نفس ذلك - دعوى لتتريق بين (الخرج)
و(الشديع) الذي تؤكد، ونصلي من لا يقول به!!
من ترى - ولا أسف الشديد - ان من يقول
بشروط بين لاسب قد أصور العالم!!

وخلاصة القول - في موضوع (الخرج) - آله:

لا نذكر تفسير الخرج المجمل - كما هو الراجح
عند أئمة النقد، والخرج والتعديل، ولا سيما في هذا
الوقت الذي كثرت فيه الفتن، والإشاعات، والقبيل

والقال، وكثرت فيه التفصّات، ولا سيما إذا كان
الخرج فيمن اشتهر بالسلفية -

ومن باب "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما
يحب لنفسه" - باب الوصي كحل أخ في الله - تعالى -
الخرج إلى الصواب في هذه المسائل إلى صريقة
السند في التفصيل والبيان - في نقد أهل البدع وأهل
الاحياء - حتى يتبين خطأ المعتندين، وتستبين سبل
المبتدعين والمنحرفين

ثم إني أقول:

إن إضدار الأحكام على أشخاص يستمور
إلى المنهج السلفي وأصوائهم تدوي بأهمهم هم
السلفيون بذور بين أسباب، وبذور حجاج
وبراهين - قد سبب أضرارا عظيمة، وفرقة كبيرة في
(كل) البلدان.

فَيَجِبُ إِطْفَاءُ هَذِهِ الْفِتَنِ؛ بِإِثْرِ إِزِ الْحَجِّ وَالزَّاهِلِينَ
الَّتِي نَبِيٌّ لِنَاسٍ، وَ(تُقْبِعُهُمْ) بِأَحْبَبَةٍ تَلْتُمُ الْأَحْكَامَ
وَصَوَابَهَا، أَوْ الْاِعْتِدَارَ عَنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهَا إِخْرَاجٌ أَنَّ عِلْمَ السُّنَنِ قَدْ أَهْمُوا
الْحَجَّ وَالزَّاهِلِينَ عَلَى صَلَالِ الْبَرْقِ - مِنْ رَوَافِصِ
وَحُمِيَّةٍ، وَمُعْتَرَاةٍ وَحُجُورِجٍ، وَقَدَرِيَّةٍ وَمُزْحَنَةٍ
وَعِيَرِهِمْ.

وَلَمْ يَكُنْ رَحْمَةً لِهَذَا بِضِدَارِ الْأَحْكَامِ عَلَى
الضَّوَائِمِ وَالْأَفْرَادِ سَدُونَ بِقِيَمَةِ الْحَجِّ وَالزَّاهِلِينَ
الْكَافِيَّةَ وَالْمُقْبِعَةَ.

بَلْ أَلْفُوا الْمُؤَلَّفَاتِ الْكَثِيرَةَ الْوَاسِعَةَ فِي بَيَانِ الْحَقِّ
الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَةِ وَالْحَمَاقَةِ، وَبَيَانِ الصَّلَالِ الَّذِي
عَلَيْهِ تَلْتُمُ الْبَرْقُ وَالْأَفْرَادُ

وَنُظِرَ إِلَى «رَدِّ» الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَ«رَدِّ»
عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَ«الرَّدُّ عَلَى بَشْرِ
الْمُرَيْسِيِّ»، وَ«كِتَابُ السُّنَةِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَ«السُّنَةُ»
لِلْمَحَلِّالِ، وَ«الشَّرِيعَةُ» لِلْأَخْرِيِّ، وَ«الْإِسْمَاتِي» لِلْأَسِ
بُطَّةِ، وَ«شَرْحُ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَةِ» لِلْأَلْكَانِيِّ، وَ«الْحُجَّةُ»
لِلْأَصْبَهَانِيِّ - وَغَيْرَهَا مِنْ الْمُؤَلَّفَاتِ الْكَثِيرَةِ.

وَانْظُرْ إِلَى مُؤَلَّفَاتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ؛
كَ«السُّنَنِ» - فِي الرَّدِّ عَلَى الرَوَافِصِ، وَ«دَرْءُ تَعَارُصِ
الْعَقْلِ وَالنُّفْلِ» - فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ، وَ«نَقْضُ
التَّائْسِيْسِ» فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّارِي - فِي الذَّرْحَةِ الْأَوَى -،
وَ«الرَّدُّ عَلَى الْكُرِيِّ»، وَ«الرَّدُّ عَلَى الْإِحْفَانِيِّ»، وَكِتَابُ
«الْفَتَاوَى الْكُثْرَى».

وَانْظُرْ «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» - لَهُ -.

وَكَمْ رَدَّ - رَحْمَةُ اللَّهِ - عَلَى الصُّوفِيَّةِ وَلَا سِيَّاسِ
عَرَبِيٍّ وَأَسْ سَعِيٍّ وَالشَّمْسِيَّ رُدُّودًا مُنْصَلَةً مُبَيَّنَةً،
قَائِمَةً عَلَى الْحَقِّحِ وَالرَّاهِبِ

وَكَذَلِكَ كُتِبَ اسْمُ الْقِيمِ كـ "الضَّوْاعِقِ الْمُرْسَةِ عَلَى
جَهَنِمِيَّةٍ وَأَمْعَصَةٍ" و"شَدَاءِ الْعَيْنِ فِي الْقَصَاءِ وَالْقَذْرِ
وَالْحِكْمَةِ وَالتَّغْلِيلِ"

وَانْظُرْ إِلَى رُدُّودِ أُنْمَةِ الدَّعْوَةِ السَّخِيَّةِ نَسْدَ قَامَتْ
دَعْوَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَقَّافِ - رَحْمَةُ اللَّهِ -
وَيَكْنِيثُ - مِنْهَا - "الذُّرُورُ السَّيِّئَةُ"

أَثَرِي سَدَّدَكَ اللَّهُ لَوْ كَانَ يَنْقُذُهُمْ صَعِينًا،
وَأَخْتَجَاجُهُمْ هَرِيلاً وَحَاشَاهُمْ مِنْ دُبِّهِ ، أَوْ اِكْتَمُوا
بِإِضْدارِ الْأَحْكَامِ - فَقَبُّوا الطَّائِفَةَ الْعَالِيَةَ جَهَنِمِيَّةً
صَالَةً! وَفُلَانٌ جَهَنِمِيٌّ! وَفُلَانٌ صَوْتٌ قُصُورِيٌّ!

وَ فُلَانٌ مِنْ أَهْلِ وَخْدَةِ الْوُجُودِ وَالْخُلُولِ! وَ
الزُّوَافِضِ أَهْلُ صِلَالٍ وَعُلُوقٍ، وَيُكْتَمَرُونَ الصَّحْبَةَ
وَيُسْتَوْنَهُمْ! وَ الْفُتُورِيَّةُ وَالْمُعْرِلَةُ مِنَ الْمَرْقِ الصَّالَةِ
أَوْ كَانَ يَنْقُذُهُمْ صَعِينًا -

فَبَدَا طَوَّلُوا بِالْحَقِّحِ وَالرَّاهِبِ، وَبَيَّانِ أَشْيَاءِ
تَصْلُبُ هَذِهِ الْمَرْقِ، قَالُوا مَا يَلْمُزُكَ دَك! بَلْ هَذِهِ
قَاعِدَةٌ ضَالَّةٌ تُضِلُّ الْأُمَّةَ!!

أَثَرِي! لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ! أَكَاثُورًا قَدْ قَامُوا بِنَظَرِ السُّنَّةِ،
وَقَمَعَ الضَّلَالِ وَالْإِلْحَادِ وَالْبِدْعِ؟!

الْجَوَابُ: لَا، وَأَلْفَ لَا.

وَالْوَاكِبُ الْحَتْمُ عَلَى مَنْ يَتَّبِعُ الْمُشْتَهَرِينَ بِالسُّنَّةِ أَنَّهُ
يَخْتَاجُ إِلَى حُجَجٍ أَقْوَى وَأَوْضَحَ.

فعلی من یتصدی سفد اسدع وأخفہا أن یسلک
 طریق الکذب والنسۃ، ویسلک مسلك السلف الصالح
 فی الدقۃ فی التقید، والحرّج، وی إقامة الحجج
 والبراهین ، سید م عبیه هو من حق، وم عبیه من
 یتقدّمه - من المرق والآخراب و لأفراد والمخطئین

وفہم ہذہ المسائل الدقیقۃ أعظم باب لتصحیح
 فہوم الشّبَاب السّلفی -الذین فرّقہم الاختلاف،
 والقیل والقأل۔

ومن أسد ہذا الاختلاف -ایضاً -عذم
 لاصطط الدقیق بمعہ السلف - من نقص الناس ،
 إمّا بتشدّد رأید، وإمّا بتساهل صار۔

ودین اللہ ندی ارتضاء، هو الوسط بین الإفراط

والتّخريط، وهو الذی الترمۃ سلفنا الصالح، ومن سر
 علی تنجہم من ائمة الإسلام وأعلام السنۃ رحمہم
 اللہ -تعالی۔

وبحث عبید - حیعاً - الترائمۃ، والعص عبیه
 سواحد۔



٢ لا يصح القول بأنه يُصار إلى قول المتشدد -
نصفه لأنه مُتَشَدِّدٌ، فيقدم قوله لأجل شدته!

فهذا أمر لا يُعرف عن أهل الشئ حسب علمي -
بل هو أمر يتعارض مع العدل الذي قامت عليه
السموات والأرض، ويتعارض مع أصول أهل الشئ

ومحال الصواب بقى عند الأمام
المتوسطين، لأنهم يُطلبون من الأئمة التي يُحثها الله،
ومن الرفق الذي يُحثه الله ورَسُولُهُ - «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ بِحُبِّ
الرفق في الأمر كُلِّهِ» -

والمتشددون قد يشددون هذه الضمت و
عصباً^١

ولهذا؛ نشأت مشاكل عن الشدة؛ مثل مُشْكِلَةِ
الغلل، والخروج، والتكفير، والتبديع، بغیر حُجَحٍ وَلَا

(٢)

طبقات أئمة الجرح والتعديل

تقسيم أئمة الجرح والتعديل إلى مُتَشَدِّدِينَ،
وَمُتَوَسِّطِينَ، وَمُتَسَاهِلِينَ أمر معروف عند أهل
الحديث، وأصل منه من أوضحه

وفي تأصيل هذا بيان علمي دقيق

١- عند احتلائهم في الجرح سواء كان الجرح
بالتبديع - أو غيره - يُورن اختلافهم بميزان العدل

فمن كان منهم معة الحجة والبرهان أحد بقوله
- سواء كان مُتَشَدِّداً، أو مُتَوَسِّطاً، أو مُتَسَاهِلاً .

بِإِصْرَائِيلَ -، وَتَحَالَاتِ الْعُلَمَاءِ - بَلْ وَالطَّغْنِ فِيهِمْ،
وَتَحَاوِلَةِ إِسْقَاطِهِمْ - كَمَا جَرَى سَابِقًا وَتَجْرِي الْآنَ فِي
بُتْدَانِ الْمُسْلِمِينَ

وَهَذَا أَمْرٌ طَاهِرٌ حَلِيٌّ

٢ - عَمَّا أَهْلُ الدِّعِ بِصِفَتِهِمْ أَهْلُ الشَّدَةِ وَالشَّدَةِ
لِيُفَرِّقُوا النَّاسَ عَنِ الْحَقِّ!

وَمَعَ ذَلِكَ يُوحَدُ فِي غَلِيٍّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وَصْفِ
الشَّدَةِ، وَصَنِيْعُهُمْ ذَلِكَ أَهْلُ الشَّدَةِ، لَا أَهْلُ الدِّعِ.

وَهُمْ قَلَّةٌ بِالنُّسْخَةِ لِأَلْفٍ مِنْ أُنْتِخَاتِ الْحَدِيثِ
وَالنُّقْطَةِ، الَّذِينَ يَتَصَفُّونَ بِالْعَدَالِ وَالْوَشْطِ وَالرَّفْقِ،
الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رِسْوَلُ اللَّهِ ﷺ، خَيْثُ كَانَ رَاجِحًا
زَفِيْقًا ﷺ، وَهُوَ الْقَائِلُ «إِنَّ اللَّهَ رَفِيْقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ،

وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لَا
يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ».

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ - مِنْ حَدِيثِ عَدْنَشَةَ رَضِيَ
اللهُ عَنْهَا -، قَالَ: «إِنَّ الرَّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ،
وَلَا يُزْعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»

عَلَى أَنَّ شَدَّةَ هَؤُلَاءِ لَيْسَتْ هِيَ الشَّدَةُ الَّتِي
يَتَصَوَّرُهَا الْجَهْلَةُ، إِذْ هَؤُلَاءِ مَعْدُوذُونَ فِي (الْعُلَمَاءِ
الْعُقَلَاءِ)، الْمُتَحَلِّينَ بِالْأَخْلَاقِ الْعَالِيَةِ.

وَكُنُوا يَسْتَحْدِثُونَ الشَّدَّةَ فِي مَوْضِعِ الْمُنَاسَبِ،
وَلَيْسَتْ أَصْلًا فِي حَيَاتِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ، وَلَيْسَتْ شَدَّتُهُمْ
عَلَى أَهْلِ الشَّدَةِ - كَمَا يَفْعَلُهُ الْآنَ بَعْضُ امْرَأَتَيْنِ
الْمَشْبُوهَيْنِ -

وَكَانَ مِنْ أَقْوَمِ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ

شيخ ابن مبرر رحمه الله وهو مشهور بذلك -
والشيخ عبد الله القرطبي رحمه الله - فلقد كان
حكيماً رقيقاً، لا يواجه الناس بسوء ولا فحش

ولقد اشترت دعوتَه هذه الحكمة - من اليمن -
بن مكة وحران في رس قصب -

ومضى بعد دعون به بدعوتِه احكيمه - على
كثير من معاصر جهل وانسك وندع

وكان من اتعد الناس عن الشدة والتفكير

وكان شهيداً في أخلاقه الجلم والحكمة والأناة
والرفق - تميزه النجس الشيخ حافظ بن أحمد
الحكمي رحمه الله - فقد ساعد في نشر الدعوة
السلامية شيعة القرطبي رحمه الله - هذه الأخلاق،
ولعلمه الذي شته

وكأننا لا يسئران، بل ولا يهجران أحداً - حسب
علمي

ويأتيها الجاهل والفاسق والزندي والصوري،
فيتعاملان معهم بالعلم والجلم، والرفق والحكمة، وهي
الأمور التي تجعل هذه الأصناف تقبل الحق، وتعتنق
الدعوة السلمية الخالصة

فليكن منهج الأصول الحكيم - «نصب أعين»
«يسرروا ولا تعسرروا، وبشروا ولا تفسروا»

وكذلك، ليكن نصب أعيناً أحاديث الرفق،
وآيات وأحاديث الصبر والجلم، والحكمة والموعظة
الحسنة، والعفو والصفح

وهي الأمور التي يجمعها قول الله - تعالى - في

رَسُولِهِ الْكَرِيمِ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَمُّ التَّسْلِيمِ

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ حَقٍّ عَظِيمٍ﴾ [المائدة ٤]

وَلَنُحَذِّرُ مَا حَذَّرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ مِنْهُ مِنَ الْعُنْفِ
وَالشَّدَةِ وَالتَّنْفِيرِ ، وَلَا نَجْعَلُ ذَلِكَ مَنَهِجًا

وقد يندح العقل الحكيم إلى الشدة المشروعة إذا
استدت في وجهه سنن الحكمة والرفق، وسئل التيسير،
فحينئذ يستعمل الشدة التي سمع بها الشرع الحكيم،
ولا يتجاوز ذلك إلى ما يوقعه في الإثم، فيكون حكيماً
في هذا التصرف - محموداً عليه - عند الله وعند
العقلاء -

ولكل شيء موضعه

وما أوسع مواضع الرفق والحكمة والتيسير فهي
الأصل في دعوة الرسل - عليهم الصلاة والسلام -

وإن الشدة - التي نتأت هذه الأيام - ليست
من السلفية في شيء.

والدليل: أنها صارت سهاما مُسددة إلى تخور
ذعاة السنة - بحق -، ويسعى أهلها إلى إسقاط
هؤلاء الدعاة، وإبعادهم عن ساحة الدعوة، بحجة
أنهم مُمَيِّغُونَ!

وهي حجة إبليسية كاذبة طالمة!

فصاروا - بهذا الأسلوب - أكبر عون لخصوم
السنة وأهلها، على السلفية وأهلها.

فأنتبه للألاعيب والمكايد والدسائس التي
يستخدمها خصوم السنة - ولا سيما في هذا
العصر -

(١)

حكم التقليد

فإن بعد ذلك فهو قول من غير خبر أخذ.

وهو خبر أبي بكر بن الإسلام وعنه عنه على
منعصة العصب وسماه أبو عبد الله يقدّمون أقوال
نرحل على نصوص الكتاب والسنة

ويعلم كل منسبك بالكتاب والسنة أن الله أوجب
على الناس اتباع الأنبياء، واتباع محمد ﷺ، واتباع ما
جاء به من كتاب وسنة - في نصوص كثيرة من القرآن
والسنة -

منها

قوله تعالى - ﴿اتَّبِعُوا مَا أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا
تَتَّبِعُوا دُورِى أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف ٣]

وقال - سبحانه - ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا
فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾
[الأعراف ١٥٣].

وقال تعالى - ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾
[آل عمران: ١٠٣]

فهذه النصوص - كلها - تبطل التقليد، وتحرمه

وقال - تعالى - في دم المتدين ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ
اتَّبِعُوا مَا أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءِثْمًا ءَأُولُو
كَأَبٍ ءَأَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [سورة: ١٧٠]

وقال تعالى ﴿وَكذلكَ مَا رُسِّيتُ مِنْ فَعْلَةٍ فِي فَرَقٍ مِنْ تَحْتِهَا لَا فَعْلَ إِلَّا قَالُوا مَن رَفَعَهَا إِنَّا وَحَدَّثْنَا تِلْكَ عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى شَرِّهِمْ مُّقْصِدُونَ﴾ [نحر حرف ٢٣]

وقد استدل الشافعية سنة وإسلام هدد الآيات وبطونها على تحريم التشديد على من يستطيع أن ينهم نصوص الكتاب والسنة سواء كان من أهل الأحباد أو من أهل النجاس

وقررنا أن التشديد لا يجوز للعاجز عن إدراك الحق من الكتاب والسنة، وأن التشديد كخيسة أصلها حرام، وإنه يجوز للمصطر أكس

ولقد علم كل ذي نظر أن أمة الإسلام حرموا على الناس أن يملأوهم، وأن منهم من يقول: لا يجوز لأحد أن يأخذ بقولي حتى يعمد من ين أحدث.

يقول الإمام الشافعي «إذا حلف قولي قول رسول الله ﷺ فاضربوا بقولي غرص احاطط!» ويقول الإمام أحمد «لا تضمني، ولا تقلد مالك، ولا الأوراعي، وخذ من حيث أخذوا»

وقرر غريب - أمة السنة القاعدة المعروفة المسنونة إلى الإمام مالك «كلُّ يؤخذ من قوله ويُرَدُّ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وقالوا: «إذا جاء نهر الله بطل نهر معتل»

كل ذلك - منهم تخارئة للتشديد

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو نجيب عن سؤال وجه إليه حول التشديد -

«أحمد لله

قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله - سبحانه

ويعاني فرص على الحق طاعة، وضاع رسوله الله،
ولم يُوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل ما
يأمر به وينهى عنه، إلا رسول الله -

حتى كان صديق الأمة وأفضلها - بعد نبينا
يقول أطيعوا ما أطعت الله، وما عصيت الله، فلا
طاعة لي عليكم

واستقر عندهم على أنه ليس أحد معصوما في
كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله -

وهذا قال غير واحد من الأئمة كل أحد من
الناس يُؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله -

وهؤلاء الأئمة الأربعة رضي الله عنهم - هم
أساس عن تقليدهم في كل ما يقولونه

ودلت هو الواجب عندهم

فقال أبو حنيفة هذا رأيي، وهذا حسن ما رأيته،
فمن جاء برأي خير منه قبله

وهذا لما اجتمع أهل أصحابنا أبو يوسف -
سالك، فسأله عن مسألة الضع، وصدقة الحضرات،
ومسألة الأحاس، فاحمره ما لك بما تدل عليه السنة في
ذلك، فقال رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله، ولو رأي
صاحبي ما رأيته، لرجعت إلى قولك كما رجعت.

وما لك كان يقول إننا شر أصيب وأخطئ،
وعرضوا قولي على الكتاب والسنة أو كلام
هذا معناه -

والشافعي كان يقول إذا صح الحديث، فاصبروا
بقولي الخاطئ، وإذا رأيته الحق موصوفاً على الطريق،
فبني قولي.

وفي «مختصر المري» - نرى ذكر أنه احتضرة من مذهب الشافعي، لمن أراد معرفة مذهبه -، قال: مع علامه هبة عن تقليده، وتقيد غيره من الغد.

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ كَانَ يَقُولُ: لَا تُقَدِّسُوا، وَلَا تُفَلِّدُوا مَالِكًا، وَلَا الشَّافِعِيَّ، وَلَا الثَّوْرِيَّ، وَتَعَلَّمُوا كَيْ تَعْلَمُوا وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ قَلَّ عَنْ الرَّحْلِ أَنْ يُفَلِّدَ دِينَهُ الرَّحَالَ.

وقال لا تُفَلِّدْ دِينَكَ الرَّجَالَ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا مِنْ أَنْ يَغْلَطُوا

وقد ثبت في «الصحیح» عن النبي ﷺ، أنه قال «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، يُنَقِّهِهُ فِي الدِّينِ»

وَلَا رُمْ ذَلِكَ أَنْ مَنْ لَا يُنَقِّهِهُ اللَّهُ فِي الدِّينِ لَا يُرَدُّ بِهِ خَيْرًا، فَيَكُونُ النِّقْمَةُ فِي الدِّينِ قَرَصًا

وَالْتَقَّةُ فِي الدِّينِ، مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَدْلَاهَا السَّمْعِيَّةِ؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَقِّمًا فِي الدِّينِ نَكُنْ، مِنَ النَّاسِ مَنْ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، لَا كُلُّ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ - مِنَ التَّقَّةِ - وَيَلْزَمُهُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْقَدَرُ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ، فَنَبِيْلٌ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ - مُطْلَقًا

وقيل يجوز - مُصَنَّفٌ

وقيل - يجوز عند الحاجة - كما إذا صدق الوقت عن الِاسْتِدْلَالِ

وهذا القول أعذل الأقوال.

والاحتياط ليس هو أمراً واحداً لا يقبل التحريف
و لا تقسام، بل قد يكون الرّحل مجتهد في من - أو

ب، أو مسأله ذون من و باب ومساءة

وكل أحد في حثاذه بحسب وسعه

وكم ألم العلماء من المؤلفات في ذم التقليد،
وحذروا منه، ودعوا الناس إلى اتباع الكتاب والسنة

وعليه فإن رسالات الرّسل ما جاءت إلا
بالتوحيد ومقتضياته، وجاءت بهدم عقيد الذي هو
أضل من أصول الشرك في أمم الضلال كما دل على
دليل القرآن

والعلماء في ديننا ما يُسمعون إلا إذا استندت أقوالهم
إلى نصوص الكتاب والسنة، فإذا خالفوا أقوالهم

النصوص وجب مخالفتها وردها، وإذا فقدت الأدلة لا
يلزم أحداً اتباعهم.

والغناء كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه
الله - «يُحْتَجُّ لَهُمْ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ»

بعمد السوارث العظيمة لا ينهض لمواحيثها
وإصدار الفتاوى فيها إلا العلماء الأعداء، ولكن ذلك
لا يمنع غيرهم من طلاب العلم أن يعرفوا حجبهم
وبراهيتهم التي استندوا إليها، وأنطلقوا منها في
فتاواهم

فمن ركر في دعويته على دعوة الناس إلى التقليد
غير مستشٍ إلا المجتهدين فقد نسي حث الكتاب
والسنة والصحة وائمة اهدي الناس على اتباع الحق،
و اتباع الكتاب والسنة، وأن العصمة من الضلال

وَالْفِتْنِ إِنَّمَا هِيَ فِي اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا فِي التَّقْلِيدِ:

قَالَ نَعَى ﴿فَمَنْ أَتَعَ هُدَايَ فَلَا يَصِلُ وَلَا يَنْفِقَ وَمَنْ أَنْعَصَ عَنْ وَصَايَ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَمَحْشَرَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي - أَبَدًا - كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّتِي».

وَأَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ فِي مُحَازَنَةِ التَّقْلِيدِ، وَحُثُّهُمْ عَلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، تَرَحُّرُ بِهَا الْكُتُبُ

وَلَبَطُرُ الدُّعَاةِ إِلَى التَّقْلِيدِ عَلَى الْأَوَّلِ - مَا فَدَّرَهُ سُرُّ الْقِيَمَةِ فِي كُتُبِهِ وَمِنْهَا «إِعْلَامُ الْمُوقَعِينَ» -؛ حَيْثُ رَدَّ عَلَى دُعَاةِ التَّقْلِيدِ سُئِلَتْهُمْ الْمَاضِلَةُ بِوَاحِدٍ وَثَمَانِينَ

وَحَمَاهُ، كُلُّ وَاحِدٍ يَطْوِي عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْحُجَجِ الدَّامِغَةِ لِلْبَاطِلِ.

وَعَلَى صَوِّهِ مَا تَقْدِمُ: «بِإِنْ قَوْلُ الْقَائِلِ «الشَّرْعُ يُدْرَسُ أَنْ لَا أَقْدَعُ عَالِمٍ مِنَ الْعِلْمِ» - مِمَّا كُنْتُ مَرْتَبَةً - «قَوْلُ حَقٍّ

وَمِنْ حَافِظِ هَذَا التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ: فَقَدْ حَالَفَ الْأَئِمَّةُ الْمُحْتَنِدِينَ، الَّذِينَ يَهْوُونَ النَّاسَ - عِزِّ الْمُحْتَنِدِينَ - عَنْ تَقْلِيدِهِمْ أَشَدَّ النَّهْيِ، وَبُخْشَوْهُمْ عَلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَشَدَّ الْحَثِّ

فَمَا كَانَ الْأَئِمَّةُ يَرَوْنَ رَأْيَ هَذَا الدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيدِ، لَرَأَيْتِ الْكُتُبَ تَرَحُّرُ بِحَثِّ النَّاسِ عَلَى التَّقْلِيدِ

وَلَكِنْ الْوَاقِعُ بَعَكْسِ دَيْك - كَمَا يَرَاهُ انْصِرَاءً -! فَكَيْفَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيدِ يَطْعُرُ فِي

مع من اتقى شد الطعن^{١١٤} كشف قوة فيه-

"وإنه ر هذا شخص فهو من الدعة على
بواب جهنم كيف لا يكون من الدعة على بواب
جهنم، وهو توصف للأمة أصولاً، وينفذها في عدد،
ويدافع عنها، ويرغمها هي الحق، ويدعي أنها هي
الحق، وأنه يجب على غيره أن يتبعها"^{١١٥}

هذا هو اتصال المبل

وعليه أن يحذر من هذا الخلل ومثل هذا
الاحتمال أن يصيب عن سبل رتب^{١١٦}

أقول

وكل هذا تخدير ضل، وقول عن

حق عاطل

فكيف إذا كان المخدّر منه من خلة العلم، ومن
الدعاة إلى المنهج السلفي^{١١٧}

فكيف إذا كان ضد أهل الدعة والأخبار
جميعها من إخوانية عالمية، والتطبيين، والشرويين،
والتكثيريين- وغيرهم^{١١٨}

وأما كون هذا أو ذاك - عدة تغض الأخطاء
فهذا يستدعي المأصحة الأحيوية، لا هذه الحرب
الشديدة التي شنها عليه ذلك الداعي إلى التقليد^{١١٩} وهذا
التضليل والتجهيل؛ بما يكون سبب في تفريق أهل
الشئة، وتشتيتهم

مع التنبه بعد أن مررت بالاحتياط - التي
يفرّرها الثقات والأصوليون لا أعرف - إلا أن عالمنا
يدعيها ومع ذلك لا يضيّقون الجوار على أنفسهم،

وَلَا عَلَى الْأَذْكِيَاءِ مِنْ طَلَّةِ الْعِلْمِ، فَيَحُولُونَ نِيَّتَهُمْ وَيَتَّبِعُوا
اتِّبَاعَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالتَّفَقُّهُ فِي نُصُوصِهَا

بَلْ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
وَالِاغْتِصَامِ بِهَا، وَيَرَوْنَ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ
خَمِيعاً، وَيُحَذِّرُونَهُمْ مِنْ مُخَالَفَتِهَا

وَأَرْجُو أَنَّ الْحَارِخَ - إِذَا فَهِمَ هَذِهِ التَّسْبِيحَاتِ - يُدْرِكُ
خُطُورَةَ أَسَالِيهِ، وَأَحْكَامِهِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَمُخَاوَزَتِهِ
لِلْحَقِّ وَالْعَدْلِ، وَيُذْرِكُ خُطُورَةَ مُخَارَاتِهِ لِلَّذِينَ يَسْعَوْنَ
فِي تَفْرِيقِ السَّلَافِيِّينَ، وَضَرْبِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ
وَقَدْ تَحَقَّقَ لَهُمْ مَا يَسْعَوْنَ فِيهِ، وَيَصُوبُونَ إِلَيْهِ...

(٧)

حكم من يختار عالماً يرجع إليه
في قضية معينة

رَبَطَ اللَّهُ - تَعَالَى - النَّاسَ - خَمِيعاً - بِمُحَمَّدٍ ﷺ،
وَبِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، وَأَمَرَ مَنْ لَا يَفْقَهُ
نُصُوصَهُمَا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِ الذِّكْرِ - أَيِ الْعُلَمَاءِ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ -، فَعَادَ الْأَمْرُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا
جَاءَ بِهِ

فَهَلْ إِذَا اكْتَفَى شَخْصٌ مَا - فِي مُلَمَّةٍ بَرَلَتْ -
بِعَالِمٍ وَاحِدٍ - فِي نَظَرِهِ - مِنْ بَيْنِ عَشْرَاتٍ - أَوْ مِثَالٍ -

العلماء: يَثْبُتُ بِهِ، وَعِلْمُهُ وَدِينُهُ، وَإِذْرَاقُهُ لِثَلَاثِ هَذِهِ
 الْمُسْكِلةِ الَّتِي بَرَسَتْ بِهِ وَبَعِيرُهُ - يَكُونُ قَدْ عَمِلَ
 بِمُقْتَضَى قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿فَتَنَبَّأُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ
 كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ - عَنْدَهُ رَحِيٌّ بِإِثْرِ خَوْعِ إِيٍّ مِنْ يَعْتَقِدُ
 تَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - ؟!

فَبِنْ قَدْ الْخَارِجِ الْمُفْتَرَضِ لَا يَكُنِي هَذَا، تَلْ قَدْ
 كَذَبَ الْكِتَابَ وَالنَّسَبَ، وَكَذَبَ الْإِسْلَامَ - بِإِثْرِ خَوْعِ إِيٍّ
 وَاحِدٍ - فَقَطْ - ؟!

فَقُولُ مِنْ سَقَطَ إِيٍّ هَذَا الْقَوْلُ وَاحْتَكَمَ مِنْ
 الْعُلَمَاءِ - مِنَ الصَّحَابَةِ إِيٍّ غَضَبَ هَذَا - ؟!

ثُمَّ: هَبْ أَنْ هَذَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ
 أَصْلًا، بَلْ سَرَقَ وَرَسَى وَشَرِبَ الْخَمْرَ، وَقَتَلَ النَّفْسَ
 - عَيْرَ مُسْتَجِلٍّ - أَيَقْدَلُ فِيهِ

إِنَّهُ عَاصِيٌ فَاسِقٌ، وَمُفْتَرِضٌ لِنُوعِيدِ بَنِي إِسْرَءِيلَ
 تَوَعَّدَ اللَّهُ بِهَا مُرْتَكِبَ هَذِهِ الْكِسَائِرِ - مَعَ دُخُولِهِ تَحْتَ
 مَشِيئَةِ اللَّهِ - إِنْ شَاءَ عَدَنَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ - ؟!

أَوْ يُقَالُ فِيهِ هَذَا يَكْذِبُ الْكِتَابَ وَالنَّسَبَ، وَ هَذَا
 يَكْذِبُ الْإِسْلَامَ ؟!

وَعَلَيْهِ: فَهَلْ يَخْوَرُ أَنْ يُعْتَرِضَ مَنْ يَرْجِعُ إِلَى عَامٍ - م
 مُكَذِّبًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَالْإِسْلَامَ ؟! وَيَكُونُ قَدْ حَصَرَ
 الْعِلْمَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَأَنْتَهَى إِلَى صِغَعَةٍ، وَصَارَ
 مَحْثُونًا ؟!!

ثُمَّ: نَسَأَلُ هَذَا الْخَارِجَ الْمَعْدِرَ عَسَهُ -

مَا حُكْمُكَ فِي أَسَاسِ اتَّخَذُوكَ - أَيْتَ - إِمَامًا،
 وَمَرْجِعًا وَجِيدًا، وَنَسَرُوا عَنِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنْ عُرِضَتْ
 عَلَيْهِمْ أَقْوَالُ غَيْرِكَ رَفَضُوهَا ؟!!

(٨)

هل سكوت بعض أهل العلم - أحياناً -

مراعاة للمصالح والمفاسد - : أمر سانغ، أو
خيانة؟

أول ما ينبغي اتعاغه وسؤاله: معرفة أسباب
سكوت العلماء عن بعض الأمور التي قد يمتني غيرهم
فيها، فلعلة يكون عندهم احتجة (المقنعة)، ويعرف
صواب موقفهم

ومثل هذه المشاكل، ينبغي أن تعرض على العلماء؛
فإن في مشاورتهم خيراً كثيراً، فقد يرجحون الكلام

فيها، وقد يرجحون عدم الرد المعلن، ويؤثرون
توجيه الصائح

- فإما أن يستنيد المصوح

- وإما أن يعد، فيكون قد عرض نفسه لفساد
العلماء، ولإسقاط نفسه

فيمثل هذه الأسباب نضمن وخدعة الكلمة في
دعوتنا، ومع إخواننا، وأبنائنا، ومشايخنا، ويسلم
الشباب من التفرق والتفرق - بما حصل فعلاً، وكان
شديداً - بسبب التفرد والتشريع -

أقول

أما استدلال (البعض) بنقص نصوص الشبهة
والسيرة على نفي فتدا (مراعاة المصالح والمفاسد)،
فالعكس هو الصحيح

بل يقال فيه

كان مشركون يفترون على رسول الله صلى الله عليه وسلم في دعواه نبيهم إلى
توحيد من أسس، وأقامه دولة الشرك على
نقص

وهذا فطرت لا يستجيب له أضعف الناس عقيدة
وإيماناً، فضلاً عن الأبناء عليهم الصلاة والسلام،
فكيف ينسبهم إلى

ومثال ترك السيئة الكعبة من باب ترك
مصلحة مزجوجة لدرء مفسدة كبيرة، ذروها هو
الراجح والمقدم

وهذه المفسدة هي خشية أن ترتد فرش
وعثرهم من العرب - لمكانة الكعبة في قلوبهم،
وقوس آسائهم وأحد دهم، أذهي مصدر فخرهم
واعترارهم

فَعَمَلُ الرَّسُولِ ﷺ هَذَا - تَعْيِيدُ لِقَاعِدَةٍ عَظِيمَةٍ،
وَتَأْصِيلُ مَتْنٍ لَأُمَّتِهِ؛ لِيُوَاجِهُوا بِهِ الْأَحْدَاثَ وَالْمَشَاكِلَ
الدِّيْنِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةَ - وَغَيْرَهَا -

إِذْ، فَتَرَكَ الرَّسُولُ ﷺ هَذَا الْعَمَلُ نَسْ مِنْ بَابِ
تَرَكَ عَمَلٌ وَرَعَى - كَمَا قِيلَ -، وَإِنَّمَا هُوَ دَفْعٌ لِلْفِتْنَةِ،
وَتَأْصِيلٌ لِلْأُمَّةِ، لِيُوَاجِهُوا بِهِ الْأَخْطَارَ وَالْمَشَاكِلَ وَالْفِتَنَ
(وَدَرْءُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ)، وَ(سَدُّ
الذَّرَائِعِ) - الْمُنْصِيَّةُ إِلَى الْأَصْرَارِ وَالْمَفَاسِدِ مِنْ الْأَصُولِ
الْعَظِيمَةِ الَّتِي لَا يَقُومُ الْإِسْلَامُ وَحَيَاةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا
عَلَيْهَا.

حَدَّثَنَا - مَثَلًا - قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَسْأَلُوا
الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْأَلُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾
[الأنعام ١٠٨]

فإن سئ أو ثاب المشركين حق، وقربة إلى الله،

وإهدية للأنداد، لكن، لئلا كان قد يؤدي إلى مفسدة
كبرى - هي سب الله - : وَجَبَ تَرْكُهُ.

فيس هذا العمل - إدن - من باب الصروع، وإسما
هو من باب الأصول والعقائد.

وكذلك، صلاة الصلحة وراء عثمان وهو يتم في
صلاة كان يقصرها رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر،
ليست من باب التنازل عن سنة أو عملي فرعي، وإسما
من باب (درة المفاسد الكبرى).

فمن تركوا الصلاة خلف إمام المسلمين: لأذى
ذلك إلى الخلاف، والتنازع، وأفتراق الأمة، وسقط
الدماء.

ثم، أليس المشركون أئسهم قد افترحوا على

رسول الله ﷺ أموراً يوم صبح الحديبية - للتشاور
عني!

فلأجل المصالح والمفاسد التي راعاها استجاب
لهم فيها، وهي من أصول الأصول

وما ذلك منه بنية إلا لأن من وراء ذلك مصالح
عظيمة، من النصير العريض، والمنشع المسين، واقتلاع
خذور الشرك والكفر

وهو - بنية - هذا الصلح العظيم - كان بشرع
قواعد الصلح والسلم، وقواعد المعاهدات من الدولة
الإسلامية وتباعداتها

وقد قل - تعني - إشادة بهذا الصلح ﴿إِنَّا قَاتَلْنَا
لَكَ قِتْلًا مُبِينًا لِيَعْرِفَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقْدَمُ مِنْ دِينِكَ وَمَا تَأْخَرُ

وَرَبِّهَ يَغْمَتُهُ، عَلَيَّكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَيَصُفِّكَ اللَّهُ نَقَرًا
عَبِيرًا هُوَ الَّذِي أَرَلَّ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَرْدَادُوا إِيْمَانًا
مَعَ إِيْمَانِهِمْ ﴿[الفتح ١-٤]

لأن المؤمنين كان قد برل منهم من نعم والكر ب
سبب الصلح الذي طاهرة صية وضمة، وباضة
العرّة والنصر - لشيء، كثير؛ لأن أمره فوق مدارك
نشر، مما أطلع الله عليه رسولة الكريم ﷺ
وقد كان ﷺ يتنقى شروط المشركين الطامة
المتعطسة بصدر رخب، ونفس مطمئنة، وهو في عاية
الثقة بعلاء كلمة الله - سبحانه -، ونصر ربه.

وزوى التحري في «صحيحه» في كتاب
(الشروط) (حديث: ٢٧٣١-٢٧٣٢) - من حديث

المسور من محرمّة ومروان - في قصة عروه الحديسية

أنه لما جاء مذوب قريش سهيل بن عمرو،
وقل، هات اكتب بينا وبينكم كتاباً، فدعا رسول الله
بمنه الكاتب، فقال النبي ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ»

فقال سهيل أمّا (الرحمن)، هو الله ما أدري ما هي!
ولكن اكتب: «بِسْمِكَ اللَّهُمَّ» - كما كنت تكتب -،
فقال المسلمون والله لا نكتبها إلا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ»، فقال النبي ﷺ: «اكتب بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ»،
ثم قل

«هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»

فقال سهيل والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما
صددناك عن البيت، ولا قاتناك، ولكن اكتب: «مُحَمَّدٌ

انس عبد الله»، فقال النبي ﷺ «والله إني لرَسُولُ الله
-وإن كذبتموني-، اكتب محمد بن عبد الله»

فهل هذا التصرف، وهذه الموافقة والتسامح،
كانت في أمور يسيّرة، أو كانت في أمور كبرى، وأصول
عظيمة؟!!

لكن؛ فعلها رَسُولُ الله ﷺ لأجل أن وراءها ما لا
يذكره العقل من نضر الإسلام، وظهوره على الكفر
والشرك

إن فوائد هذا الصبح لعظيمة جداً، وقد ذكرها
الإمام ابن القيم -رحمه الله- في «إراد المعاد».

ويختار منها ما يناسب المقام

فقال انس القيم -رحمه الله- في «إراد المعاد»
(٣/ ٣٠٤-٣٠٦) -في فوائد صلح الحديبية-

«منها، حوار ابتداء الإمام بطب صبح العدو -إذا
رأى المصلحة للمسلمين فيه-، ولا يتوقف ذلك على
أن يكون ابتداء الطلب منهم.

ومنها، احتمال قلة آداب رسول الكفار، وحيله،
وحنوته، ولا يقابل على ذلك؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ
الْعَامَّةِ.

ومنها أن مصالحة المشركين بغض ما فيه صيتم على
المسلمين -للمصلحة الراجحة، ودفع ما هو شر منه-،
ففيه دفع أعلى المفسدتين باختيار أدناها» اهـ

وقال رحمه الله -في موضع آخر (٣/ ٣٠٩).

(٣١٠):

«الإشارة إلى بعض الحكم التي تضمنتها هذه
الهدنة -وهي أكبر وأحل من أن يحط بها إلا الله الذي

أَحْكَمَ أَشْيَاهُ، فَوَقَعَتِ الْعِدَّةُ عَلَى الْوَحْهِ الْيَدِي أَقْصَتْهُ
حُكْمُهُ وَحَدُّهُ-

فَمِنْهَا: أَنَّهُ كَانَتْ مُقَدِّمَةً بَيْنَ يَدَيِ الْمُنْحِ الْأَعْظَمِ
الَّذِي أَعَزَّ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ وَحُدُّهُ، وَدَخَلَ النَّاسُ بِهِ - فِي
دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا.

وَكَانَتْ هَذِهِ الْهَدْيَةُ سَأَلَهُ، وَمَقْتَحًا، وَمُؤَدِّيًا
بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَهَذِهِ عَادَةُ اللَّهِ فِي الْأُمُورِ الْعَظِيمِ الَّتِي يَتَضَرَّعُ بِهَا
- قَدْرًا وَشَرْعًا - أَنْ يُوْطَى لِسَبِّ يَدَيْهِ مُتَقَدِّمَاتٍ
وَتَوَطَّائِثٍ تُؤَدِّدُ بِهَا، وَتَدُنُّ عَلَيْهَا

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذِهِ الْهَدْيَةَ كَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ الْمُتَوَحِّجَاتِ؛ وَفِي
النَّاسِ أَمِنْ نَعْصَتِهِمْ نَعْصَاءُ، وَاحْتِطَ الْمُسْلِمُونَ بِالْكَثَارِ،

وَبَدْوَتُهُمْ سُدُّوهُ، وَتَمَعُّوهُ مِنْ يَدَيْهِمْ - بِحُكْمِهِمْ
عَلَى الْإِسْلَامِ حَبِيرَهُ - آمِينَ-

وَضَهَرَ مِنْ ذَلِكَ مَخْتَبِئُ الْإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِي مُدَّةِ
اِهْتِدَائِهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْخُلَ، وَخَذَا سَمَاءُ اللَّهِ: ﴿فَتَحَا
مُبِينًا﴾

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: فَصِيبَ لَكَ قِصَّةٌ عَصِيْبُ

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: خَرَجَ مِنْ قِصَّةِ اللَّهِ لَمْ يَخْذِلْهُ

قَالَ الْخَافِضُ فِي «الْمُنْحِ» (٥ ٣٥٢) «فِيهِ حِوَارُ
بَعْضِ الْمَسَاحِقَةِ فِي أَمْرِ الدِّينِ، وَاحْتِطَ الصَّيْبُ فِيهِ - مَا لَمْ
يَكُنْ قَادِحًا فِي أَصْلِهِ - إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقًا لِلْإِسْلَامِ
فِي الْحَالِ، وَالصَّلَاحِ فِي الْمَالِ - سِوَاءَ كِبَرِ ذَلِكَ فِي حَالِ
ضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ قُوَّتِهِمْ»

أقول.

لقد تسامح رسول الله ﷺ في هذا المصباح في أمور
عظيمة من أصول وفروع:

فمن الأصول التي تسامح فيها:

عدم كتابة "بسم الله الرحمن الرحيم"، ولا حذف
افتراجه شهيد بن عمرو: (بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ!) مع غضب
الصحابة، وحللتهم بالله أنه لا يكتب إلا "بسم الله
الرحمن الرحيم"!

وتسامح في عدم كتابة "محمد رسول الله"،
وهي الركن الثاني من أركان الشهادتين، أصل
الإسلام، وكذب أصراً عليه شهيد بن عمرو
-مدون قريش- (محمد بن عبد الله)

إلى شروط مخرجة أخرى، منها أن محمدًا

يُرَدُّ مَنْ جَاءَهُ مِنْ مَكَّةَ مُسْلِمًا، وَلَا نَزْدَ قَرِشٍ مِنْ حَيْثُ
مِنَ الْمَدِينَةِ، مَن رَادَّ الصُّحْبَةَ حَقًّا وَصِيْبًا، حَتَّى يَمُوتَ
عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَهُوَ يُحَاطُّ النَّبِيَّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-
بِأَيْدِيهِمْ حَتَّى يَمُوتَ

فقال رسول الله ﷺ: «بلى»

فقال عمر: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وَعَدُّوْنَا عَلَى السَّاطِرِ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «بَلَى».

فقال عمر: فمَن يُعْطَى الْمَدِينَةَ فِي دَيْسٍ؟

فقال رسول الله ﷺ: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَسْتُ
عَاصِيَةً، وَهُوَ نَاصِرِي»

لأن النبي ﷺ يترك ما لا يدرأه عمر المازوق
العنبري - ولا غيره -

ثُمَّ أَقُولُ:

مَا رَأَيْتُمْ فِي هَذَا التَّسَامُحِ الَّذِي قَدْ عَنِ جَلْبِ
الْمَصَالِحِ وَذَرْءِ الْمَفَاسِدِ، يَسْهُلُ فِي رَسُولِ اللَّهِ
سُوءَ حِسَّةٍ ١٢

فَلَعَلَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ تَرَى سُكُوتَهُمْ تَنَازُلًا - وَرَبَّنَا
رَأَيْتُهُ كَثْمَانًا وَجِيَانَةً - اتَّبَعْدَ نَظَرًا مِنْكَ، وَأَعْرِفْ
بِالْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ، وَأَعْرِفْ بِالتَّوَاعِيدِ وَالْأُصُولِ، وَمَا
يَتَرْتَّبُ عَلَى الْمَوَاقِفِ وَالتَّصَرُّفَاتِ.

وَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى مِنْ تَسَرُّعَاتٍ وَتَبَادُرَاتٍ لَيْسَ
بِهَا أَيْ التَّيَمَّاتِ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ، فَأَذَاقَتْ
الدَّعْوَةَ السَّلْبِيَّةَ الْأَمْرِيَّةَ، وَأَوْقَعَتْهَا فِي عُرْبَةٍ وَكَرْبَةٍ

(٣)

هل نهى الجاهل عن الخوض في الفتن،
يخالف ما جاءت به الرسل، وترده العقول؟

كمثل قول القائل: نلحظ، أو عمدة الشباب
صحة

(لَا تَدْخُلُوا فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ)

و (هَذَا جَلَاثُ مِنْ الْمَشَايِخِ)

و (مَنْ لَا يَعْنِيهِ الْأَمْرُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ)

و (مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُرُ مَعَ مَنْ الْحَقَّ، وَيَأْخُذُ
بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَقْتَنِعُ بِهِ) ..

.. فثمة من يرفض هذا التوجيه وَيَرْفُضُهُ بَلْ
يَجْعَلُهُ (مُيُوعَةً)!!!

وبالمثال يتضح الاستدلال:

فقد وقع هذا الفطن - سيو غدا - فعلا في
بعض اوصاف طسة العلم الخرائطي - ممن كان يُرفق به
نور - لان الشدة عليه رادف شخصية ترمز

بل ان الطفر فيه أدى الى فتنة كبيرة في (خرنر)
(فرنسا)، حيثُ فرقت السلفيين شذر مذر، وجعلت
بأسهم بينهم شديدا

لقد ندلت جهود عظيمة في سر الدعوة السنمية في
(فرنسا) من نشر الكتب الدفعة، والاشرفة،
والمحاضرات السنمة -، ولكم جهود اني توصح

المنهج السنمي، وتدحض صلاب وناظر
أهل الأهواء.

فاجتمع على المنهج السنمي أعداد كبيرة - متيقنة
على الحق، متعاونة على الحق، متأخية في الله - الامر
الذي كثر أهل البطل - من جملة السليع، والإحوا
- وفصائلهم -، وذلك لما يساعد على انتشار السنمية

ولما طعن في طاب العلم الخرائطي هذا بالميوعة
جاءت النشئ، واشتعلت بيران الرقة التي أوقنت
الدعوة ودمرتها، وجعلت بأس أهلها بينهم

ولقد تعب أهل السنّة من معالجة آثار كلام من لا
ينظر في العواقب، ولا يراعي المصالح والمفاسد، ولا
يستخدم الرفق والحكمة - بلكم الأصول العظيمة التي
يجب مراعاتها، ولا تقوم للدعوة قائمة إلا بها

وَمَعَ الْأَسْمَاءِ إِنْ كُنَّ مِنْ يُذْرِكُ خُصْمَ هَذِهِ
الْمُغْضَلَةِ، وَيَنْظُرُ هَذِهِ الْمَعَاضَاتِ الْمَشْرُوعَةَ يُرْمَى
بِالتَّمْيِيعِ وَأَخْرَابِ التَّمْيِيعِ

فَقَوْلُ النَّاصِحِ (لَا تَدْخُلُوا فِي الْبَيْتِ)

لَا يَسْعَى لِإِعْرَاضِ عَمِّهِ، فَإِنْ كَثُرَ مِنْ الشَّيَابِ
إِذَا خَاضُوا فِي الْبَيْتِ حَرَفَتُهُمْ، أَوْ مَرَقَتُهُمْ

وَقَدْ حَصَلَ هَذَا فَعَلًا

فَالْأَسْلَمُ لَهُمُ الْعُدَّةُ عَنْهَا، وَعَدَمُ الْخَوْضِ فِيهَا،
وَالْحِفَاطُ عَلَى عَقِيدَتِهِمْ، وَأُخُوَّتِهِمْ فِي اللَّهِ، وَأَنْ يَدْعُوا
إِلَى الْإِعْلَاءِ لِلْعُلَمَاءِ

وَمِنْ الْمَعْلُومِ لَكُنْ دِي بَصَرِ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ
تَوَقَّفُوا عَنِ الْمُشَارَكَةِ فِي قِتَّةِ (الْحَمَلِ) وَ(صَتِينِ) - مِنْهُمْ
سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَسْمَةُ ابْنُ رَيْدٍ -

وَمَثَلُ قَوْلِ النَّاصِحِ (وَمَنْ لَا يَغْنِيهِ الْأَمْرُ لَا
يَدْخُلُ فِيهِ)

فَلَا شَكَّ أَنَّ كَثِيرًا يَمَسُّ لَا يَغْنِيهِمُ الْأَمْرُ
- وَالْمُغْرَضِينَ - قَدْ يَخْوَضُونَ فِي الْبَيْتِ لِيَزِيدُوا هَهَا اشْتِعَالًا!
وَهَذَا أَمْرٌ مَلْمُوسٌ!

فَالْأَسْلَمُ لِلدَّعْوَةِ وَأَهْلِهَا أَوْ لَا يَدْخُلُ هَؤُلَاءِ
فِي الْأَمْرِ.

- وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّاصِحِ: (وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ
يَنْظُرَ مَعَ مَنْ أَحَقَّ، وَيَأْخُذُ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ،
وَيَسْتَتِيعُ بِهِ)

وَهَذَا كَلَامٌ حَقٌّ لِمَنْ هُوَ مُؤَهَّلٌ لِلنَّظَرِ وَالْحُكْمِ
مَعَ تَجَرُّدِهِ لِلَّهِ .

إِذَنْ، فَالْحُكْمُ عَلَى كَلَامِ النَّاصِحِ - هَذَا - بِأَنَّهُ:
مُبْذُوعَةٌ: حُكْمٌ فِيهِ تَهْوِيلٌ؛ لَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى الْمَنْهَجِ
السَّلَفِيِّ - بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ -.

(١٠)

فلماذا لا يتكلم كبار العلماء في بعض الأمور؟

إِنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُتَّقِيَاءَ النَّاصِحِينَ قَدْ يَسْكُتُونَ عَنْ
أَشْخَاصٍ وَأَشْيَاءٍ؛ مُرَاعَاةً مِنْهُمْ لِلْمَصَالِحِ وَالْمَنَاسِدِ.
فَقَدْ يَتَرْتَبُ عَلَى الْكَلَامِ فِي شَخْصٍ مَنَاسِدٌ أَكْثَرُ
بِكَثِيرٍ مِنْ مَنَاسِدِ السُّكُوتِ عَنْهُ.

فَقَدْ سَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذِكْرِ أَشْيَاءٍ الْمُنَافِقِينَ،
وَلَمْ يُخْبِرْ بِأَسْمَائِهِمْ - أَوْ بَعْضِهَا - إِلَّا حَدِيثًا.

وَمَتَى كَانَ ﷺ يَصْعَدُ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَيَقُولُ: فَلَانٌ
مُنَافِقٌ، وَ: فَلَانٌ مُنَافِقٌ!!؟

كُلِّ ذَلِكَ مُرَاعَاةً مِنْهُ ﷺ لِلْمَصَالِحِ وَالْمَنَافِعِ.

وَن قَتَلَهُ عَثْمَانُ فِي جَيْشِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ،
وَمَا طَعَنَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ الْبَاقِينَ فِي عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ - ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ (عُمَّالِهِ) التَّابِعِينَ ! وَمَا كَانُوا
يَرْكُضُونَ بِالشَّهْرِ بِعَلِيٍّ ! وَالْأَحْكَامُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَتْلَةِ !
وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِعْذَارًا ، وَإِنْصَافًا لِعَلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ
أَخْرَجَهُمْ مِنْ جَيْشِهِ - أَوْ عَاقَبَهُمْ - : لَتَرْتَبَّ عَلَى ذَلِكَ
مَفَاسِدٌ عَظِيمَةٌ ، مِنْهَا : الْخُرُوبُ ، وَسَفْكَ الدِّمَاءِ - وَمَا
يَتَرْتَبُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ وَهْنِ الْأُمَّةِ وَضَعْفِهَا - ...

فَهَذَا الْعَمَلُ - مِنْهُ - مِنْ بَابِ ارْتِكَابِ أَدْنَى
الْمَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَكْثَرِهِمَا .

وَهَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ التَّيْمِ لِمَاذَا لَمْ يُبَيِّنَا
عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ - وَغَيْرِهِ - ؟ !

وَأَيْمَةُ الدَّعْوَةِ لَمْ يُبَيِّنُوا عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ وَابْنَ حَجَرٍ
وَالْقَسْطَلَانِيَّ وَالْبَيْهَقِيَّ وَالسِّيُوطِيَّ - وَغَيْرِهِمْ - ؟

فَلَا تَنْظُرَنَّ أَنَّ كُلَّ تَضَرُّعٍ نَصِيحَةٍ ، وَلَا كُلَّ سُكُوتٍ
غَيْشٌ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ .

وَالْعَاقِلُ الْمُنْصِفُ الْبَصِيرُ يُذْرِكُ مَتَى يَجِبُ - أَوْ
يَجُوزُ - الْكَلَامُ ، وَمَتَى يَجِبُ - أَوْ يَجُوزُ - السُّكُوتُ .

وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٌ - مَا اسْتَطَاعَ إِلَى
ذَلِكَ سَبِيلًا - أَنْ يَرْجِعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ إِلَى إِخْوَانِهِ ،
لِيَسْتَشِيرَهُمْ ، وَيَسْتَنِيرَ بِآرَائِهِمْ .

(١١)

وأخيراً..

الوَاجِبُ عَلَى عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَدُعَاتِهَا: أَنْ
يَنْصَحُوا، وَيُعَالِجُوا، وَيَسْعَوْا لِإِزَالَةِ الشُّبْهِ، وَجَمْعِ كَلِمَةِ
السَّلَفِيِّينَ - بِكُلِّ مَا يَسْتَطِيعُونَ - مَادِّيًّا وَمَعْنَوِيًّا -.

وَالوَاجِبُ عَلَى مَنْ نَأَى عَنْهُمْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ فِي
هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي يَقُومُونَ بِهَا، وَيُعَانُونَ - فِي سَبِيلِ الْقِيَامِ
بِهَا - مِنَ الْمَشَاكِلِ وَالْمَصَاعِبِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ.

و«يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ»، وَ«إِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّبُّ مِنَ
الْغَنَمِ الْقَاصِيَةَ».

وَأَهْتَبِلْهَا فُرْصَةً أَقْوَمَهَا لِكُلِّ أَخٍ سَلَفِيٍّ - فِي كُلِّ
مَكَانٍ - :

١- أَدْعُوكَ - يَا أَخِي - إِلَى أَنْ تَضَعَ يَدَكَ فِي يَدِ
إِخْوَانِكَ، وَأَنْ تُحْسِنَ بِهِمُ الظَّنَّ، وَأَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ
يَهْمُهُ أَمْرُ الدَّعْوَةِ مِثْلَكَ - وَأَكْثَرُ - .

٢- أَدْعُوكَ إِلَى الْجِدِّ فِي عِلَاجِ مَا جَرَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ
مِنْ فِتْنٍ .

وَمِنْ هَذَا الْعِلَاجِ : نَقْدُ الْأَحْكَامِ وَالْقَوَاعِدِ الْمُخَالَفَةِ
لِلْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ، وَالتِّي تَرْتَبُ عَلَيْهَا إِضْرَارٌ بِالدَّعْوَةِ
وَالشَّبَابِ .

٣- أَدْعُوكَ إِلَى السَّعْيِ فِي جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَالتَّنَاقُلِ عَلَى
إِخْوَانِكَ - بِمَا يَسْتَحِقُّونَ -، وَالتَّصَدِّي لِمَنْ يَطْعَنُ

فِيهِمْ، وَيَرْزِمِيهِمْ بِالتَّمْيِيعِ ! وَيَصِفُهُمْ بِأَنَّهُمْ أَحْزَابُ
التَّمْيِيعِ !

لَأنَّ هَذَا الصَّنْفَ قَدْ جَنَى عَلَى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ
وَأَهْلِيهَا جَنَائَةً كَبِيرَةً، وَشَوَّهَهُمْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ .
